

# المنتقد

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

٢٠٦

العدد ٢٠٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المجلد السابع عشر (١١)

## ■ من مواد هذا العدد ■

### ■ افتتاحية ■

- تأملات في ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١:  
نحو عالم أكثر تحضراً

الحسن بن طلال

### ■ مقالات ■

- المشروع النهضوي: مدخل حضاري  
د. ابراهيم بدران
- مداخلة في المؤتمر المصري الرابع لعام ٢٠٠٢  
أ. خوجلي أبو بكر
- العلاقات العربية الصينية: نحو شراكة استراتيجية  
د. منى مكرم عبيد

الرئيس والراعي

سمو الأمير الحسن بن طلال

President & Patron  
HRH Prince  
El Hassan bin Talal

الأمين العام

عبد الملك يوسف الحمّر

Secretary-General  
Abdul Malik Yousuf Al-Hamar



### أعضاء لجنة الإدارة (١٩٩٩-٢٠٠٢)

رئيسة اللجنة  
أ.ه. ليلي شرف  
د. رجائي المعشر  
د. مهدي الحافظ  
د. منى مكرم عبيد  
د. هشام الخطيب  
أ. عبد الملك يوسف الحمر  
الأمين العام

### الهيئة الاستشارية تنشرفي المنتدى والمطبوعات

أ. عبد الملك يوسف الحمر  
د. هشام الخطيب  
أ. عصام الجبلي  
أ. توفيق أبو بكر  
د. هالة صبري  
أ. أحمد الخطيب

### هيئة التحرير

د. هُمام غصيب  
أ. نعيم عباس مظفر

التصميم والإخراج  
السيدة أماني السوقي

مطابع الفنار التجارية

### مجلس أمناء منتدى الفكر العربي (١٩٩٩-٢٠٠٢)

رئيس المنتدى وراعيه: سمو الأمير الحسن بن طلال

### نواب الرئيس

الدكتور حسن الابراهيم  
الدكتور عبد العزيز حجازي  
الأستاذ محسن العيني  
الأستاذ الهادي البكوش  
الكويت  
مصر  
اليمن  
تونس

### الأعضاء

الدكتور أحمد صدقي الدجاني  
الدكتور أحمد طائب الإبراهيمي  
الأستاذ الياس سابا  
الدكتور حازم الببلاوي  
الدكتور حمد بن عبد الله الريامي  
الدكتور رجائي المعشر  
الدكتورة سعاد الصباح  
الدكتور شفيق الأخرس  
الدكتور عبد العزيز عبد الله التركي  
الأستاذ عبد الملك يوسف الحمر  
الدكتور علي أحمد عتيقة  
الدكتور علي أومليل  
المهندس عمر هاشم خليفتي  
الأستاذة ليلي شرف  
الدكتور محمد الفنيش  
الأستاذ محمد بن عيسى  
الأستاذ منصور خالد  
الدكتورة منى مكرم عبيد  
الدكتور مهدي الحافظ  
الدكتور هشام الخطيب  
الأستاذ يوسف الشيراوي  
فلسطين  
الجزائر  
لبنان  
مصر  
عُمان  
الأردن  
الكويت  
سورية  
قطر  
الأمين العام  
ليبيا  
المغرب  
السعودية  
الأردن  
ليبيا  
المغرب  
السودان  
مصر  
العراق  
البحرين

إهداءات ٢٠٠٣

غير بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.  
جاء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدم إن رأت ذلك ضرورياً.

منتدى الفكر العربي

المملكة الأردنية الهاشمية



# منتدى الفكر العربي

منظمة عربية فكرية غير حكومية تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بمبادرة من المفكرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربي وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العملية والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُر للحوار المنفusi إلى بلورة فكر عربي معاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم، وقد اتخذ المنتدى عُمَان مقراً لأمانته العامة.

## يهدف منتدى الفكر العربي إلى:

- ١- الإسهام في تكوين الفكر العربي المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربي الأساسية، والمهام القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
- ٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربي، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتشجيع التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
- ٣- الإسهام في تكوين نظرة عربية علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
- ٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربي، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

## ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

- ١- عقد الحوارات العربية العربية؛ وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربي. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
  - ٢- عقد الحوارات العربية الدولية؛ ويتكون فيها الطرف العربي من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمعات العالمية.
  - ٣- القيام بالبحوث والدراسات الاستراتيجية؛ وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حالياً ومستقبلاً.
  - ٤- المطبوعات؛ إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربية، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار نشرة شهرية بعنوان «المنتدى» باللغة العربية، ونشرة فصلية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر. بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات عدة، تهم المثقف والمواطن العربي.
- ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيتها المتواضعة جداً، حتى الآن.

## عضوية المنتدى:

- ١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربية المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشئ من أجلها.
- ٢- عضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربية المتفتحة التي تؤمن بإداراتها بالعمل والفكر العربي المشترك.
- ٣- عضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربي والدولي.

### ■ افتتاحية

- تأملات في ما بعد الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١:  
نحو عالم أكثر تحضراً

٣ الحسن بن طلال

### ■ مقالات

- المشروع النهضوي: مدخل حضاري

٦ د. ابراهيم بدران

- العلاقات العربية الصينية: نحو شراكة استراتيجية

٢١ دة. منى مكرم عبيد

- مداخلة في المؤتمر المصري العربي لعام ٢٠٠٢

٢٤ أ. خوجلي أبو بكر

### ■ تقارير

- ٢٧ - زيارة وفد جمعية الاقتصاديين النمساويين إلى الأردن  
- سمو الأمير الحسن يُخدّر من أنّ الحرب ضدّ العراق بإمكانها أنْ تنسحب  
بقيام حركات تمرد وفيّ في دول شرق أوسطيّة أخرى

٣٠ ميليسا إيدي /الاسوشيتدبرس

٣٢ ■ من أخبار المنتدى

### ■ مفكرة المنتدى

٣٤ ■ رسالة من أمين عام المنتدى

٢٥ ■ من مكتبة المنتدى

## تأملات في ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١:

### نحو عالم أكثر تحضرًا\*

الحسن بن طلال

في مؤلفه «وقار الاختلاف» *The Dignity of Difference*، يكتب رئيس الحاخاميين في بريطانيا جونathan ساكس: «تعلّق السياسة بتوازن القوى. لكن ماذا عن الذين لا قوّة لهم؟ ... لا مفرّ من القضايا الأخلاقية الأوسع نطاقاً. وفي حال عمدنا إلى إغفالها، فإن التاريخ يُوحِي لنا بأنّها ستعود إلينا بصورة حالة من الغضب والاستياء وفيض جارِف من الشعور بالظلم والحيف».

إنّ طبيعة القوّة العالميّة ذاتها تقف الآن عند لحظة تعريف في تاريخ العالم. فإذا لم يتمّ تحقيق توازن بين كفتي ميزان العدالة على نحو منصف، وإذا لم يُرسَم مسارُ العالم وفق دستور سلوك إنسانيّ قائم على شموليّة القيم الإنسانية لا على المصالح الماديّة فقط، فإننا سنواصلُ التخبّط في عالمٍ محفوف بالمخاطر. وفي هذه الحالة يجب أن تكون القوّة بالتأكيد آخر سهم في

في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قُضي على الكثير من الأرواح؛ كما أهلكت كثيرة أخرى منذ ذلك التاريخ في مناطق شتى من عالمنا. والحق أنّ «الهلال المتأزم» بأسره يستعر غضباً؛ إنه إقليم يمتدّ غرباً من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، مروراً بالشرق الأوسط وإسرائيل، وانتهاءً بآسيا الوسطى والهند؛ وهو موطن ٧٠ من كمّيّات النفط الموجودة في كوكبنا، و٤٠ من احتياطات الغاز الطبيعي.

وما القضية الفلسطينية إلّا عنصر متفجّر واحد في هذا الإقليم الشاسع، حيث السّلام لا يزال أمراً بعيد المنال. إن ما تحفّ به الأخطار حالياً لا يقتصر على قضيتي العراق وفلسطين؛ وإنّما هو طبيعة التّظام العالميّ ذاتها، ودورُ القوّة المطلقة في هذا التّظام، والبُعْدُ الأخلاقي المتأصل فيه.

\* عن جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٢؛ وأعيد نشرهما في الدستور الأردني بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٢.

الكينانة. فعلى حد تعبير الكاتب والمفكر الهولندي إيرازموس: «الحرب عذبة المذاق لمن لم يجربها».

يكتب فرانسيس فوكوياما الآن عن غرب «لربما أخذ يتصدّع، فالقوى العالمية وسياساتها الخارجية قد قدّو محطّ اهتمام دولي». وثمة هوة هائلة انفجرت في إطار قدرة العالمين الأمريكي والأوروبي على فهم العالم، وغدا الشعور بالقيم المشتركة بالياً. «وإن أية خطوة غير مدروسة للانتقال من الردع إلى المبادرة الفاعلة التي تعتمد الموافقة الاستباقية قد لا تكون إجراءً حكيماً. وعليه يكون من المفضل للشرعية الديمقراطية «أن تتناسب من إرادة مجتمع دولي أكبر بكثير من أية دولة قطريّة منفردة». لقد تحدّث وزير خارجيّة الولايات المتحدة الأسبق جيمس بيكر مؤخراً عن المصالح الأمريكية في إطار مثل هذا السياق، مؤيداً إمكانية أن تُلخّ الولايات المتحدة في «احتلال التجزء الأخلاقي» في حال توجّهت إلى مجلس الأمن الدولي للحصول على تفويض يتعلّق بقضيّة العراق، مبدئياً غير الدّعوة إلى قرار يتعلّق بالتفتيش عن السلاح، كجزء من تحرّكها ضدّ انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي غياب الاحترام للنظام الإجماعي الممثل بالأمم المتحدة، فإن من شأن الهيمنة العسكرية من جانب أية دولة أن تلهب نازح اختلال النظام العالمي وسياسة الفوضى، التي تعمل إضافة إلى ذلك على حفز تنامي الإرهاب في إطار ثقافة الكره والخوف، بدلاً من تحقيق التقارب وعلاقات الوُدّ عالمياً.

وبذلك، حين يسعى القادة إلى الحصول على الشرعية الدوليّة لأعمالهم، يتعيّن عليهم أن يتذكّروا في الوقت نفسه أن أعمال الدول القطريّة ذات السيادة لا بدّ لها أن تكون عرضة للمسؤوليّة الأخلاقية. إضافة إلى المسؤوليّة القانونية، على الرّغم من وجود الحجّة لضرورة استخدام القوة في إطار سياق معيّن. إن الحديث عن الشرعية الدوليّة خطاً كبير إذا تمّ بمقتل عن المسؤولية في عالم الأفكار المشتركة والمشكلات المشتركة والحلول المشتركة.

لقد عبّني خطاب الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الشهر المنصرم نوعاً من العزم المُقَيّد الذي يجب التسليم بصحّته باعتباره خطوة بعيدة عن التهديد المعهود حتّى الآن للتوجّه الأحادي الجانب القائم على الرّوح العسكريّة، الذي

ينصرف الكثير من الأطراف في الجانب الآخر من الحدّ الفاصل» في أغلب الأحيان إلى تفسيره - لأسباب وجيهة - بأنّه هيمنة واضحة لا لبس فيها. إنني أعتني الرئيس بوش على اعترافه بأمر أقوم شخصياً بتكراره وكأنّه تعويذة أو ترنيمة في كلّ مناسبة عامّة تقريباً، على مدى غدر من الزمن أو ما يقرب منه. وهو أن «التزامنا بكرامة الإنسان يتحدّاه فقر متواصل وأمراض متفشية». وادّ تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بذلك علانية، وأمام ممثلي أمم يحول الفقر والمرض دون تمكّنهم من التركيز على مجالات أخرى من مجالات الاهتمامات البشرية، وأعني الأمن الدوليّ تحديداً، فإن عليها أن تقوم بأكثر من مجرد منح جزرة العود إلى منظمة اليونسكو. عليها أن تقي بالتزامها هذا بكرامة الإنسان عن طريق احترام الإنسانية بالتشاور المتبادل والمبادرة إلى القيام بالمساعي والمهمّات المتبادلة. كما يجب أن ترى نفسها جزءاً من عالم أوسع، بدلاً من أن ترى العالم جزءاً منها.

إن غياب المحاسبة التي تُميّز المجموعات وأنظمة الحكم الخارجة على القانون، التي لا تعترف بأيّ قانون أخلاقي ولا تضع حدوداً لطموحاتها العنيفة، يجب أن لا يجد انعكاساً له في إجراءات دول مسؤولة ترفع الموارث العظيمة لحضارات الماضي والحاضر. فمما يُميِّز الإنسان عن الحيوان هو ملكة الفكر والعقلانيّة والاستدلال المنطقيّ. ويجب أن لا نسمح لأنفسنا بالانحدار إلى ذلك الأشخاص الآليين الذين يلوّحون بهذا القلم أو ذاك لمجرد التلويح به: أو إلى ذلك هؤلاء [الضالّين المضلّين] الذين جلبوا الهلاك والدمار في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والذين حتّوا على إثارة الكراهية والشكوك ضدّ ذلك الذين نفسه الذي ادّعوا التمسك به زوراً وبهتاناً. لا بدّ من الاستجابة ضدّ الشر: يبيّن أن هذه الاستجابة لا بدّ لها أن تأتي في إطار مصفوفة تأخذ بالحسبان ضرورة اعتماد التشاور: إنّها استجابة إنسانيّة مدروسة لا تسمح بسقوط ضحايا بشريّة محتملة باعتبارها أضراراً عارضة ليس إلا.

وإدّ يقوم جلاله الملك عبد الله الثاني باتّباع تقليد قياديّ حكيم في الأردنّ بصفته قوّة تميّز بالاتزان والاعتدال داخل المنطقة، فإنّه ينطلق من كونه دائماً من بين الذين يستمعون إلى رؤية دور أمريكي أكبر في مضمار إنعاش عمليّة سلام الشرق الأوسط بأكملها، قائلاً:

ولأطفالها. وقد أكّدنا المبدأ بأن الإدارة الاقتصادية الصحيحة، وعملية الاستثمار في الشعوب، والرعاية المسؤولة لبيئتنا، هي جوانب حاسمة بالنسبة للتنمية.»

إن أمثلة كهذه على ممارسة القيادة من طرف الأقوياء تشكل مواقف فاصلة باتجاه مستقبل أفضل. وهي مواقف تنطلق إلى الأمام من حاضر يُهمَل فيه جزء كبير من أبناء العالم. وبصفتي رئيساً لنادي روما، فإنني مقتنع بأهمية أن نبقي عناصر خلافة ومبدعة ومشابرة في إطار سعيينا الدؤوب إلى إيجاد الحلول للمشكلات التي تلوح مهددة أمام البشرية. لقد كانت هذه رسالتي الثابتة طيلة العقود التي كنت أحتل فيها موقع المسؤولية العامة. إن أحد التحديات الكبيرة التي نواجهها، على سبيل المثال، هو التخفيف من وطأ الفاقة، التي لم تعد الآن مجرد قضية تتعلق بالجوع وتدني الدخل؛ وإنما تتعلق أيضاً بالافتقار للمعلومات والتدريب والخبرات، وفوق ذلك كله بالافتقار للفرص وتقرير مستقبل الفرد الواحد منا. وقد كانت هنالك أمثلة على مشروعات للتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في كل أرجاء المعمورة، فإذا تمّ توطين الصّاقات التي تُعشّد اليوم خلف الحلول العسكرية واستغلالها في إيجاد الحلول الكفيلة بتخفيف حدة الفاقة لغدنا، فإننا سنغدو في حال أفضل بكثير.

لقد كان من بين النتائج المأساوية «للحلول» القتالية لحالات التوتر الإنسانية ازدياد حدة مشكلة اللاجئين على النطاق العالمي؛ إذ يهاجر الناس من منطقة تمرّقها الصّراعات إلى أخرى بحثاً عن الأمن وعن بيئة إنسانية لائقة يتمّ لهم فيها على الأقلّ البقاء، إذا تعدّر العيش الكريم.

إن الصّراع العربي الإسرائيلي عاملٌ مساهمٌ رئيسي في عدم الاستقرار العالمي. والتّهجّ الذي يتمّ من خلاله تمكين منطقة الشرق الأوسط بأكملها من تحقيق السّلام سيكون حاسماً بالنسبة لرفاهية بني البشر. إن مساعي السّلام نبيلة؛ لكن الوسائل المعتمدة لتحقيقها لا بد أن تقوم على المبادئ - بالمفارقة مع المذاهب أو العقائد - التي تدعم ولا تقوّض القواعد والممارسات الدّولية الخاصة بفضّ النزاعات وبأساليب الإدارة الحكيمة للصّالح العام. ■

«نحن بحاجة إلى دفع القضية العربية الإسرائيلية إلى الأمام إذا أردنا اقتناص فرصة القضاء على التّطرّف والإرهاب في كلّ أرجاء العالم». إن تسوية القضية العراقية من خلال الحوار بدلاً من التهديد بالقوة، وإنهاء معاناة شعب العراق، واحترام سيادة العراق وسلامه أراضيّه، تمثّل جوانب في غاية الأهمية. فلا بدّ من تركيز الجهود على محاولة إعادة العراق إلى حظيرة المجتمع الدوليّ.

وضمن إطار المنظور العربي، فإنّ مآزق العالم العربي لا يتكوّن كلّها ممّا بات يُشار إليه بعبارة مشكلات محلّية المنشأ. إن أبناء هذه المنطقة لا يرون أن «استغاثاتهم ومناشداتهم يتمّ تصديرها إلى بقية أنحاء العالم». بل يرون أن مصالح الآخرين وأطماعهم ما فتئت تعمل بحريّة في المنطقة على مدى فترة طويلة جداً وبكلفة باهظة جداً. «ثقافة العنف» ليست نتاجاً عربياً.

إنّ العالم في هذه اللحظة يقف، على ما يبدو، حائراً إزاء كيفة التّعامل مع المُسبّبات الأشدّ مرارة لصراعتنا. بكلمات الكاتب والمفكر البريطانيّ ألدوس هكسلي: «إنّ الدّرس الأهمّ الذي يجب للتّاريخ أن يُعلّمه هو أنّ الإنسان لا يتعطّل بالتّاريخ». وإنّ لحلّ النزاعات سلمياً الآن أهمية لم يسبق لها مثيل من قبل. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة الأحادي القطب، فإنّ التّهجّ الأحاديّ الجانب القائم على القوّة، وما يُصاحبه من سباق التّسلّح، هو رفصة الموت ليس إلّا. فهو يستنزف الموارد المتّاحة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي بإمكانها توجيه البشرية نحو المرفأ الأمن «للأمن الناعم»: أي كرامة بني الإنسان والإيفاء بالاحتياجات البشرية. إنّ التنمية المستدامة، باعتبارها عاملاً ضرورياً في تقدّم البشرية، هي المتاح لمستقبلنا المشترك. ترى هل من المتعذّر أن نتصوّر هذا الجزء التاريخي من العالم وقد أصبح مرّة أخرى قُطب الرّوح لحوار متجدّد ومُنشّط بين الثقافات؟

و ممّا يُثبّل الصّدر في هذا السياق أن نقرأ خطاب كولن باول الموجّه إلى القمّة العالميّة في جوهانسبرغ الذي يطرح رؤية حول التزام أمريكا بعالم أفضل. يقول باول: «إنّ الروح الأمريكيّة أضمرت دوماً رغبات عميقة في مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل لها

# المشروع النهضوي: مدخل حضاري\*

د. ابراهيم بدران\*\*

## الاحتويات

- \* مدخل
- \* الإشكالية الموضوعية
- \* إشكالية المفاهيم
- \* الإشكالية التاريخية
- \* الجدلية التاريخية للنهضة
- \* مفردات المشروع النهضوي
- \* الفصل السياسي
- \* الفصل القانوني
- \* الفصل الاقتصادي الاجتماعي
- \* الفصل العلمي التكنولوجي
- \* الفصل التليمي الثقافي

## مدخل

لعل موضوع التقدم عموماً، ومشروع النهضة العربية بشكل خاص، يعدّ واحداً من أكثر الموضوعات إشغالاً للعلماء والمفكرين والسياسيين والمتقنين والمؤرخين الاجتماعيين العرب على حد سواء، وهو الأكثر إقبالاً للمواطنين المعادي الذي يشعر بضيق الجهد، وتراجع الأوضاع الاقتصادية، وتحكم السلطة بجزئيات حياته. وكلما أمعن الواقع العربي المعاصر في التراجع، وكلما ازدادت الفجوة الحضارية بين

الدول الصناعية المتقدمة (أوروبا، أمريكا، اليابان) والدول الناهضة (كوريا، الصين، ماليزيا، سنغافورة، ... إلخ) من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، جدد المفكرون والعلماء والمتقنون العودة إلى موضوع النهضة: إما بحثاً عن الخلاص أو بحثاً عن الذات، وإما استعادة لعجلة التاريخ أو استيقافاً للزمن.

ومع هذا، فإن موضوع النهوض والانتقال من مرحلة حضارية أدنى إلى أخرى أعلى يبقى واحداً من أهم المحركات في صنع تاريخ الشعوب وتاريخ البشرية بشكل عام. وفي غياب هذا المحرك وتشغيله بنجاح وفعالية فإن الشعوب تفقد دورها التاريخي المنتج. وتأخذ في التراجع لتقف على رصيف التاريخ متراجعة متأكلة. وإذا كان الوقوف على رصيف التاريخ في الماضي ليس بالأمر الشديد الخطورة، بسبب بطء قطار الزمن وإمكانية التعايش مع الانعزال لفترة ما، فإن العصر الحديث والحقب الحالية منه قد جعلنا الأمر شديد الخطورة. فالفجوة الحضارية المتزايدة لا تعني

مجرد فوارق ومسافات في الفضاء الزمني، بقدر ما تعني فوارق تؤدي دائماً إلى سيطرة ونفوذ وتحكم وتوسع من جانب صاحب الموقع الأرضي، وخضوع واستلاب وإخباط من قبل صاحب الموقع الأدنى، وبتعمق الموجة الكاسحة للعولمة والاختراقات الهائلة في التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، تصبح مسألة التحكم والسيطرة أكثر تعقيداً وأبعد وصولاً، حيث تصل إلى الأقطار فائزوسسات فالجماعات فالأفراد. من هنا لا يصبح المشروع النهضوي أي الانعتاق من مرحلة حضارية دنيا إلى أخرى أعلى تقترب من المستويات العالية المتقدمة، مجرد مشروع ارتقاء ورفاهية يمكن قبول الجانب المترق منه أو رفضه حسب ما تحب الشعوب أو لا تحب، وإنما يصبح مشروعاً دفاعياً بكل معنى الكلمة قبل أن يصبح مشروع هجوم واقتحام للمستقبل. ويمر العالم العربي في مرحلة من التراجع والتقهقر النسبي بحيث يكاد لا يقوى على الدفاع عن نفسه كما هو؛ بل إن الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيق بأقطار الوطن العربي، منفردة

\* قدمت هذه الورقة إلى المنتدى الثقافي الحادي عشر/وزارة الثقافة الأردنية، ضمن الاحتفالات بعمان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢، ونشرها هنا بإذن خاص من المؤلف.

\*\* مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا للعلاقات الدولية والاستشارات العلمية/معهد كلية الهندسة.



ومجتمعة، تكاد تعصف بوحدة القطر السياسية وبنيته الاقتصادية والاجتماعية، بل حتى بأمنه واستقلاله. وهكذا تصبح النهضة بمجمالها مسألة بقاء وليس مجرد خيار. فالعالم العربي يوشك أن يعيد إلى نفسه حقبة الاستعمار بأساليب جديدة؛ ذلك لأنه يمشي فوق رمال متحركة في خلخلة سكانية وحضارية مريعة يكاد يجتذب معها قوى التدخل والسيطرة من جديد. ما هو الإشكال في المشروع النهضوي العربي؟

### الإشكالية الموضوعية

تتمثل الإشكالية الموضوعية للمشروع النهضوي العربي في أن مجموعة الأقطار العربية باعتبارها أقطاراً مفردة وغير متشابهة، على الرغم من وجودها في إطار إقليم حضاري واحد هو الإقليم العربي - قد مرت بحقبة طويلة من التخلف انتقلت من خلالها إلى حالة تقدم نتيجةً للاقتراب من أوروبا منذ مئة وخمسين سنة. الآن وبعد مرور تسعين سنة على زوال الحكم العثماني، وخمسين سنة على زوال الاستعمار الأوروبي في بعض الأقطار، وأربعين سنة في أقطار أخرى، لا تزال هذه المجموعة من الأقطار تقف عاجزة عن اللحاق بالدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان ودول أخرى ناهضة في آسيا وأمريكا اللاتينية كانت قبل خمسين عاماً في مرحلة حضارية مشابهة للحالة العربية، أو أقل منها بقليل. وفي الوقت الذي عجزت فيه جميع الأقطار العربية من تحقيق النهوض والانتقال إلى المرحلة الصناعية خلال مئة وخمسين، أو مئة أو خمسين سنة، فإن دولاً مثل سنغافورة وقبرص وكوريا الجنوبية وماليزيا لم تتجاوز فترة النهوض والاجتياز الاقتصادي فيها ثلاثين سنة. إن التقدم الطبيعي الذي شهدته

الأقطار العربية على مدى القرن الماضي شهدت معظم دول العالم مثيله، اللهم باستثناء دول أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، من هنا لا يعد هذا التقدم مشروعا حضارياً بالمعنى المقصود.

\* إن الآمال والدعوات والأحلام التي نادى بها الإصلاحيون والمنقشون والمفكرون والتي كانت تشد تحقيق تحول الإقليم العربي إلى إقليم موحد ومتناسك، قادر على الدفاع عن نفسه، ومعتمد على ذاته، على الرغم من وجودها في إطار لم تحقق.

\* إن التقدم العلمي والتكنولوجي في كل قطر عربي على حدة، وفي الأقطار العربية إجمالاً، لم يتصاعد، ولم تصبح البلاد العربية مصدراً للعلم والتكنولوجيا والإبداع والاختراع ومصدراً للمعرفة والتنوير؛ كما إن الاتفاق على البحث والتطوير لا يتعدى دولاراً للفرد في السنة، مقابل (٢٥٠) دولاراً في الاتحاد الأوروبي، و(٦٧٠) دولاراً في اليابان.

\* إن قدرة الأقطار العربية على إعالة نفسها بالغذاء والسلاح والمعدات والماكينات والأجهزة والأدوية وكل مستلزمات الحياة المعاصرة ما زالت ضعيفة؛ فالمديونية العربية في تصاعد والانكشاف الفذائي والعسكري والدوائي في تزايد.

\* إن الأقطار العربية، منفردة ومجتمعة، لم تستطع أن تحل مشكلاتها الأساسية في نقص المياه، وجذب الأراضي (٩٠٪ من الأراضي العربية قاحلة)، واختلال المعادلة بين الموارد والسكان.

\* إن الأقطار العربية مجتمعة ومنفردة مازالت متدنية في الإنتاج الصناعي الذي تقوم عليه الحضارة المعاصرة، بحيث لا يتعدى معدل

نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي (٧٠٠) دولار سنوياً بما في ذلك النفط، مقابل (٧٣٠٠) في الولايات المتحدة الأمريكية و(١٤) ألف في اليابان و(١٠) ألف في سنغافورة و(٧٣٠٠) في بلجيكا و(٦٨٢٠) في فرنسا. وبإخراج النفط ينخفض متوسط الإنتاج الصناعي في الأقطار العربية إلى أقل من (٣٠٠) دولار سنوياً للفرد. \* إن الأقطار العربية، مجتمعة ومنفردة، لم تستطع أن تطور أنظمة إدارية ومالية تنسم بالشفافية والمساءلة والرقابة من السلطات التشريعية.

\* إن الأقطار العربية لم تستطع أن تؤصل في أنظمتها التعليمية الأساسية والتعليمية المالية ومؤسساتها الاعلامية والثقافية لانطلاق اقتصادي علمي تكنولوجي مستقل يرفع من مستوى دخل الفرد ويقضي على الفقر ويخفف البطالة ويحرك طاقات الشعب بأفراده ومؤسساته لبناء دولة قوية حديثة.

\* إن الأقطار العربية لم تستطع أن تنشئ منظومة تشايبك وتعاون وتبادل سياسي واقتصادي ومالي وثقافي وعلمي وتكنولوجي متماسكة تجمل من المنطقة العربية إقليماً حضارياً متماسكاً قادراً على التفاعل مع الأحداث وقادراً على الصمود أمام موجات التغيير التي تفرزها تيارات العولمة والتكنولوجيا والاتصالات والمعلومات.

\* إن الأقطار العربية، مجتمعة ومنفردة، لم تستطع أن تجد لنفسها حلولاً دائمة ومستقرة وراسخة لتداول السلطة والتعددية وحكم القانون وحقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأقليات، ولا يزال دليل التنمية البشرية في حدود

(٢٠٧) مباشرة بعد الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا، ودليل الصالحية (الأقل ضاداً) أقل من (٤،٥) مقابل (٨،٨) في سنفافورة . أما دليل الأداء لحقوق الإنسان فهو أقل من (٢،٠) في البلاد العربية مقابل (٨،٦) في كندا و (٦،٦) في اليابان؛ إلى ما هنالك.

وهكذا فإن الركائز الأساسية لأية نهضة لم تتحقق على أرض الواقع في أي قطر عربي، ولم تطبع الحياة العربية القومية أو القطرية بطابعها. وإن لم تكن تلك الركائز الاقتصادية والإنسانية والسياسية والعلمية والاجتماعية وإدارة الصالح العام نهضة، فما هي النهضة إذا؟

### إشكالية المفاهيم

إن «مشروع النهضة» شأنه في ذلك، شأن الكثير من المسائل المعقدة، قد عانى في جانبه النظري من إشكاليات كبيرة في المفاهيم لدى النخب من العلماء والمفكرين والمثقفين؛ كما عانى في جانبه العملي من إشكاليات هائلة في الآليات والأساليب لدى السياسيين والسلطات الحاكمة. وبين اختلاط المفاهيم النظرية لدى المفكرين من جهة، وسوء استخدام السلطة والآليات والأساليب وغياب الإدارة الحسنة للصالح العام لدى السياسيين من جهة ثانية، وصعوبة إيجاد مكان حقيقي ومنهج للنقوى الاجتماعية المنظمة من جهة ثالثة، وضغوط القوى الخارجية من جهة رابعة، تبعثر المشروع وراح يتقدم خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف إلى درجة أصبح فيها العالم العربي يأتي مباشرة بعد أفريقيا جنوب الصحراء في بطء التقدم وتعثّر التحولات الاقتصادية السياسية. ومع أن إسرائيل عملت على استنزاف القوى والجهود والمصادر في الدول المحيطة

بها، حيث خصّص (١٨٪) من الإنفاق الحكومي للدول المحيطة بإسرائيل للنفقات العسكرية على مدى (٥٠) عاماً، وبالتالي لم تحقق تلك الدول أي تقدم نوعي خارق، فإن الدول البعيدة عن التأثير الإسرائيلي ذاته لم تتحرك نحو النهوض بأسرع من غيرها؛ مما يعني أن العامل الإسرائيلي ليس هو العامل الحاسم على فداحة الضرر الناشئ عنه، بل إن العوامل الداخلية في الأقطار العربية تهض بدور أساسي في فشل المشروع النهضوي. يشمل ذلك المغرب العربي الكبير ووادي النيل والجزيرة العربية والمشرق العربي والعراق.

في اعتقادنا أن الإشكالية النظرية الكبرى في المفاهيم نشأت نتيجة طبيعية لرؤية النخبة؛ لقد نظرت النخبة إلى المشروع النهضوي العربي على أنه مشروع ثقافي بالدرجة الأولى. ولأنه كذلك، كما ظنت النخبة، فإن العنصر على المشروع في التراث الثقافي العربي وفي التاريخ العربي أمر ممكن من هنا بدأ الانطلاق نحو النهضة متوجهاً بالدرجة الأولى إلى الذات الماضية في ثقافتها وتراثها وتاريخها.

وباستثناء أفراد قلائل من المفكرين والعلماء، أمثال أحمد زكي وسلامة موسى وسواهم، فإن الغالبية من النخبة كانت ترى في النهضة عودة إلى ما كان عليه العرب في الماضي من «مجد» و «عزة» و «سؤدد»؛ أيام الخلافة الراشدية أو الفتوحات الأموية أو الإمبراطورية العباسية، وكانت ترى النهضة في إعادة عصر المأمون وصلاح الدين وجميع أبطال الأمة العظام. ومع أن مثل هذه الرؤية لها جاذبيتها ومزاياها الواضحة باعتبارها مفيراً سهلاً للاستنهاض والحماس وإذكاء الثقة بالنفس، إلا أنها بسبب بعد المسافة التاريخية فقدت تماماً قدرتها

على إذكاء الحركة. من جهة أخرى، بسبب القاعدة الثقافية التي انطلقت منها، فقد أصبحت تلك الرؤية مدخلاً لقراءة مفردات النهضة المطلوبة للمستقبل قراءة محلية بالبعد العمودي والأفقي؛ أي في الأطار التاريخي والبيئي العربي. فلم تعد النهضة بما يجب أن تحمل من جديد ومن «مختلف» ومن «مبتكر» تمثل الهدف والغاية؛ وإنما أصبحت النهضة تمثل ما نظن أن له نظيراً لدينا في التراث أو الماضي أو التاريخ باعتبارها الهدف؛ وكان الفكرة المسيطرة هي أن المشروع النهضوي المطلوب هو مشروع قديم موجود لدينا في بطون القرون والعصور والأحقاب، وما علينا إلا أن نستنهض الأمة لتنهض والغبار عن ذلك المشروع، فنسلم أجزاء وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه في العصور الذهبية.

وهذا دعا الكثير من المفكرين والكتاب (وراق لسياسيين كثيراً) أن يبالغوا لا في تعظيم إنجازات الماضي بمقاييس الماضي، وهي فعلاً كذلك، وإنما أيضاً بمقاييس الحاضر والمستقبل. وهكذا أصبح الدخول في جديد المشروع النهضوي دخولاً عابراً أو تجسيراً للماضي، وتحت ستار الخصوصية، أخذ الكثير من المسائل والمفردات الأساسية الحداثية في المشروع النهضوي يتوارى عن الأنظار لتحل محله مفردات مهجئة أو مفردات قديمة حداثية الإسقاط تحمل أسماء جديدة، فالديمقراطية أصبحت تقرأ لدى الكثير من المثقفين على أنها ظاهرة غريبة، وليست نموذجاً للحكم ومقياساً للممارسة الحسنة لإدارة الصالح العام أهدى إليه الإنسان، فأصبح جزءاً من التراث الإنساني. والحرية وحقوق الإنسان وتداول السلطة ومنظمات المجتمع المدني هي الأخرى تغريبات يراد إشغال المجتمع العربي فيها بدلاً عن مفاهيم

التضامن والتكامل والالتزام بمصلحة الجماعة، وغير ذلك الشيء الكثير. واستنفد الكثيرون من الكتاب والمفكرين جهودهم في عقد المقارنات وإنشاء الفوارق والخصوصيات وإعطاء الأعداد والمبررات، وكذلك في تأمين النهضة الأوروبية وإرجاع الفضل فيها لأصحابها من إغريق ورومان وعرب مسلمين. قد يكون ذلك مقبولاً في البحث التاريخي المتخصص لتحقيق الأكاديمي المتعمق، إلا أن فائدته في المشروع النهضوي المنشود ستبقى موضوع تساؤل وتشكيك. فلا يمكن أن يكون الرد على اختراع الغرب للأفكار الصناعية أن العرب هم أول من اخترع الأسطرلاب والساعة الإلكترونية، تقابلها الزולה والحاسوب، يقابله جبر الخوازمي، وهكذا!

### الإشكالية التاريخية

ساعدت حالة الاستقطاب الدولي التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية على تفاقم الإشكالية التاريخية للنهضة. فقد رافق ذلك نشوء أنظمة حكم عربية لم تكن لديها معايير ممارسة الحكم ولا الخبرة في الإدارة. ولم تكن الشعوب العربية التي احتملت تلك الأنظمة قد مارست من جانبها حكم نفسها بنفسها منذ العصر العباسي الثاني؛ وبالتالي كان مفهوم الإدارة الصالحة للحكم وإدارة الدولة والتعاقد بين الحاكم والمحكوم، كما عبرت عنها النهضة الأوروبية، جميعها جوانب غائبة تماماً.

وما إن أخذت الأفطار العربية تنتقل من الحكم الاستعماري المباشر إلى الاستقلال حتى انتشرت في المنطقة ثلاث ظواهر رئيسية :

- ١- الانقلابات العسكرية أو التأثير بأساليبها.
- ٢- الحكم الفردي الضعيف الشرعية

والمعتمد بصورة غير مباشرة على الدعم «الأجنبي».

٢- تأثير الأسلوب السوفياتي في الحكم والفكر الاشتراكي الطوباوي في التحليل والتفسير والآمال والتوقعات.

وقد عملت الظواهر الثلاث مجتمعة في إطار التدخلات الأجنبية والاستقطاب الإقليمي والحرب الباردة وتخلف المجتمع العربي على تشويه المشروع النهضوي العربي في مراحل النظرية؛ فضلاً عما تبع ذلك من تشوهات في التطبيق العملي.

وساعدت تلك الظواهر وما نتج عنها من آليات وممارسات وأساليب وأعراف التي استثمرتها السلطات الحاكمة استثماراً تعسفياً في كسر كبرياء العلم والعلماء والفكر والمفكرين والثقافة والمثقفين. وعملت على تدجينهم بقوة الاستبداد أو الإغراء ليقبلوا المقولات التي تريدها السلطات الحاكمة، بل ليعملوا على تحويل الحقائق العلمية لتتفق مع المقولات التي تتوافق مع السلطة من جهة، أو مع التفسير الطوباوي العاطفي للظواهر في أحيان كثيرة من جهة أخرى.

فموضوع الحريات، أحد الأركان الرئيسية للمشروع النهضوي المعاصر، استمر خلال فترة نصف قرن من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠، وهو في حالة تأجيل وتسويق وتحوير؛ إما بالاكثاء على مقولات تاريخية قديمة، أو ظروف قاهرة معاصرة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وإما على مقولات تاريخية معاصرة تمثلها التجربة السوفياتية كانت الحريات والديمقراطية فيها أطروحة مشوهة نظرياً وعملياً؛ بل كانت تغليفاً لدكتاتورية البيروقراطية الحزبية التي أنجبت عهوداً من التطهير السياسي الدموي باسم

الحفاظة على الثورة وعلى مكاسب الجماهير. كما أنجبت تلك الدكتاتورية عهوداً من التجمد الفكري والتكلس العقائدي والخوف من الحرية والانطلاق اقتبست منه معظم الأنظمة العربية الشيء الكثير تحت شعارات مختلفة وتبريرات متباينة، مما أدى في النهاية إضافة إلى أسباب أخرى، إلى تصدع النظام السوفياتي تماماً، أيضاً. وتعرض النظام العربي وتراجعه هو الآخر تماماً.

وسارت الأنظمة المشابهة في العالم الثالث المتشكلة بالنموذج السوفياتي إلى اتباع الأساليب نفسها؛ فانهطت المثقفون والمفكرون في استنباط التفسيرات والبراهين التي يمكن أن تؤيد هذا الاتجاه.

### الجدلية التاريخية للنهضة

لقد كان من نتائج سيادة الرؤية الثقافية المحضة للمشروع النهضوي اشتداد تركيز المثقفين ومفكرين على الجوانب النظرية للموضوع. وتحت وطأة الضغوط السياسية والاجتماعية، ساد الاعتقاد بأن المشروع النهضوي هو مشروع قد تم يوماً ما وليس حديثاً بالضرورة. واستمر هذا التصور لدى البعض حتى بعد الاخفاقات الهائلة التي أحاطت بالمحاولات الاستنهاضية على مدى القرن ونصف الماضي منذ فترة حكم محمد علي باشا وحتى الآن. إن الكثير من المفكرين يسببون على منوال حسن حنفي حين يقول: «هل النهضة العربية (المرجوة) خلق ابداعي على غير منوال؟ أم انها نتاج الحضارة الاسلامية في فترتها الأولى؟ حين ابدعت العلوم وقامت على العقل والطبيعة، ثم ترجمتها إلى اللاتينية مباشرة أو العبرية وأصبحت أحد روافد النهضة الأوروبية؟» ثم يسترسل فيقول: «هل يمكن إعادة قراءة عصر

النهضة الأوروبية قراءة عربية ارجاعاً لها لأحد مصادرها الأولى ورواؤها الملن عنها أحياناً والمستوردة في أغلب الأحيان؟

التاريخ في نظر هؤلاء لم يتغير ... وما أنجزته النهضة الأوروبية يمكن إرجاعه إلى الماضي، أي إلى ما قبل عصر تلك النهضة إلى ما قام به آخرون. والآخرين هنا هم العرب، طبعاً لا أحد ينكر فضل العرب صباح مساء .. لكن ماذا بعد؟ تلك هي المسألة. إن الأتجار السابقة تعطي إشارات بالغة الدلالة على مسائل أربع هي السكونية والثقافية والنخبوية والانتقائية.

### المسألة الأولى: هي الرؤية

السكونية للمشروع النهضوي إزاء التاريخ. وغياب إدراك حقيقة الجدلية الضخمة بين التاريخ والنهوض. بمعنى أن لكل تاريخ مشروعه النهضوي الذي يميزه. هيجب أن لا نسحب مشروعا نهضوياً في حقبة تاريخية معينة ليمدو المشروع النهضوي في حقبة تاريخية مختلفة، بعيدة في الزمان وفي المكان. وبعبارة في المفردات الحضارية من مدخلات العلم والتكنولوجيا والإنجازات والإبداعات التي تمثلها الاختراقات العلمية والتكنولوجية والإنجازات الاقتصادية والتحويلات الاجتماعية.

إن العلاقة الجدلية بين النهضة والتاريخ تجعل من المستحيل إعادة إنتاج المشروع النهضوي المعاصر على كتوف قراءة عربية النهضة الأوروبية. وبناء حالة حضارية معاصرة ومستقبلية على القواعد والأسس والمفردات والتركيبات نفسها التي قامت عليها نهضات سائلة وسابقة: «إذ إن جوهر المشكلة ليس في ما تقرأ أو لا تقرأ، وإنما في ما تصنع أو لا تصنع .. بل إن الأمر أعقد من ذلك بكثير. إذ أن

العلاقة الجدلية مع المشروع النهضوي تشمل الجدلية البيئية والجدلية التاريخية، بمعنى أن نقل المشروعات النهضوية من بقعة بيئية إلى أخرى كما هي، ونقل المشروعات النهضوية من بيئة اجتماعية إلى أخرى كما هي أيضاً، نوعاً من الرؤية المسطحية للمشروع النهضوي. فالفرق كبير بين الأسس والركائز العامة للمشروع النهضوي، التي لها بطبيعة الحال حساسية كبيرة في التحولات التاريخية والتي تتماثل فيها الشعوب والمجتمعات والبقع البيئية والاجتماعية، وبين الركائز التكميلية التي تتأثر بالجدلية البيئية والاجتماعية، التي من دونها ورغم كونها تكميلية لا يتحقق المشروع النهضوي. والمشروع النهضوي يتغير ركائزه وأساسه العامة والتكميلية تغيراً شديداً مع التاريخ لتجعل إعادة الإنتاج للمشروع ذاته عملية عقيمة. بل إن الحقبة المعاصرة فرضت تسارعاً في الأحداث كان من نتيجتها تقصير الأحقاب التاريخية التي يمكن فيها التفكير بإعادة إنتاج النموذج النهضوي. فأنفجار ثورة المعلومات والاتصالات وثورة التكنولوجيا الثالثة والشبكات الإلكترونية وأجواء العولمة المعرفية والعلمية والثقافية تجعل من غير الممكن تطبيق مشروع نهضوي كانت قد استكملت خطوطه حتى قبل خمسين عاماً أو سبعين عاماً. ذلك أن النهضة هي في النهاية فترة في التاريخ لحضارة الأمم والتنافس معها وتحقيق التكافؤ معها أو الفوز عليها. وبالتالي فكلما غيرت الأمم من موقعها التنافسي ومن أدوات ومحركات التقدم لديها: دعت الحاجة إلى أدوات ومحركات وأفكار نهضوية جديدة تتفق معها الأنبيات والمعطيات والمداخلات التي تصلح لهذا الزمان ولهذا التاريخ والمستقبل. وليس للماضي، على هذا الأساس، فإن المشروع

النهضوي ليس بمشروع التفوق على التاريخ الماضي للأمة؛ ولا الانطلاق من المنصة الحالية إلى منصة مشابهة أو أعلى قليلاً من المنصة التاريخية للأمة في أي زمن من الأزمان، وإنما المشروع النهضوي هو الانطلاق من الحالة العامة للأمة والتي تضعها في تصنيف وتوصيف معين بين الأمم إلى تصنيف وتوصيف متقدم أيضاً بين الأمم المعاصرة.

وهذا الأمر، أي التصنيف والتصنيف، له مقاييسه التي يقاس بها وحسب فيها. وبالتالي فهو ليس حالة ذهنية أو رؤية ذاتية، كما كان يفعل البيروقراطيون السوفيت: إنما هو تحقيق مادي على الأرض. قادر على مضاهاة التحقيقات المادية المناظرة لدى الشعوب الأخرى المعاصرة وليس الماضية. لقد أدى غياب الرؤية للجدلية التاريخية للمشروع النهضوي العربي إلى وهم الكثيرين من المثقفين والمفكرين بأن المطلوب مشروع نهضوي يعيد الماضي بأمجاده وعلومه وثقافته. وكأنهم يريدون للمعلم أن يعود إلى ماضيه أيضاً حتى يتفوق العرب، لذا يتعجب الكثيرون وهم يبحثون عن المشروع النهضوي في العصور الذهبية للعرب والمسلمين. لقد أخفقوا في إحياء الماضي لأنه ماض. كما أخفقوا في صناعة الحاضر والمستقبل لأنهم لم يستعملوا ما لهما من آليات وأدوات. ولم يعددوا مناسيهم وقواعد السيرورة التنافسية المعاصرة.

### وهنا لا بد من التأكيد بالقول:

نعم .. نعم .. نعم .. إن كل مشروع نهضوي هو خلق إبداعي جديد على غير منوال، لأن المشروع لا يتحقق إلا بتألف الركائز الأساسية العامة مع الركائز البيئية والاجتماعية وتلك التكميلية، لتكون في مجملها منظومة فاعلة ومنتجة ومحركة ومتحركة إلى الأمام؛ فتفتح النهضة.

**المسألة الثانية:** إن الرؤية الثقافية فقط للمشروع النهضةي ليس لها قيمة عملية حاسمة لأنها لا تحقق النهضة ولا تنقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم؛ إذ إن البحث في العلوم وفي الطبيعة (بالمفهوم التراثي) والترجمة من لغة إلى أخرى، وتأليف الكتب والرسائل، وتقريب السلطان للعلماء، وممارسات كثيرة أخرى من هذا الطراز هي ليست النهضة ولا المشروع النهضةي إطلاقاً. إلا أن المشروع النهضةي والنهضة يتحققان حين تصبح هذه العلوم والترجمات والمعارف مفردات حضارية تدب على الأرض من خلال الآلات والأنظمة والمشروعات والمنتجات. ويتناقلها ويتداولها الناس، وتؤثر في حياتهم اليومية وفي طرائق معيشتهم وأنماط انتاجهم تأثيراً عميقاً يجعلهم في مكانة مختلفة عما كانوا عليه.

ذلك أن الإشكال الحقيقي ليس في مجرد الحصول على المعلومة أو الفكرة أو النظرية. فهذا أمر، على أهميته الكبيرة، كان متاحاً على مدى التاريخ من خلال الأدوات الثقافية التي عرفتها البشرية وحتى هذه اللحظة. لكن الإشكال يكمن في كيفية تمكن أمة من إدخال هذه المعارف والمفردات في ألتها الاجتماعية الاقتصادية الفكرية الثقافية السياسية الادارية، لتنتج أشياء جديدة وتولد طاقات جديدة تشغل فيها مزيداً من المحركات لتطلق بسرعة أكبر وأكبر، تلك هي السيرة النهضةية، وليس من أين أتت المعلومة ومن كان أسبق في ترجمتها والاهتمام إليها.

إن ربط المشروع النهضةي بالاكتشافات الماضية، على أهميتها في حينها، يشكل رؤية شديدة الارتداد إلى

الخلف. لأنها تعطي التفوق للماضي والتقدم للمسافة (لكل ما له علاقة بالسلف) وهي أطروحة مضادة تماماً لمفهوم التقدم ونظريته العامة التي ترى أن الأجيال القادمة قادرة على الانتقال بالعلم والمعرفة والانجاز إلى مواقع لم تصلها الأجيال الحاضرة والأجيال الحاضرة قادرة على الانتقال إلى مواقع لم تصلها الأجيال السابقة وهكذا يحدث التقدم وتتحقق النهضة:

### المسألة الثالثة

إن المشروع النهضةي ليس مشروعاً نخبياً، بمعنى أن النهضة لا تتحقق إلا إذا نهضت النخبة وانطلقت إلى الأمام وإلى المستقبل. إن نهضة النخبة شرط قد يكون ضرورياً في معظم الحالات لكنه شرط غير كاف؛ بمعنى أن النهضة لا تتحقق إلا بنهوض أصحابها وأهلها. وأهل النهضة وأصحابها هم الشعب والأمة من رجال أعمال ومهنيين وحرفيين وعمال سياسيين وموظفين ومزارعين... إلخ، لا النخبة فيها فقط.

وهذه المسألة تشير إلى شيوع قراءة خاطئة أيضاً حتى للتاريخ العربي من طرف أصحابه. إن الحديث عن العقل وعن الطبيعة والعلوم التي يشير إليها الكثير من مفكري النهضة المعاصرين، خاصة المولعين بالتراث، هو حديث عن نخبة النخبة في التاريخ العربي الماضي. أما النخبة، والسواد الأعظم من المجتمع فلم يقرتوا من العقل العلمي، ولا من الطبيعة والعلوم ربما حتى هذه اللحظة. إن ما ميز النهضة الأوروبية، أو ما يسمى عصر التنوير هي تلك الموجة العارمة من العلمية والتجريبية والعملية والتطبيقية التي اجتاحت المجتمعات الغربية فأدت إلى توالي الاختراعات وتدفق الابتكارات إلى الشارع وإلى المزرعة البيت والمصنع، فيخترع كورنل الحلاق ماكينة الغزل

الآلية وعامل السكة الحديد غراهام بل الآلة المبرقة، وغيرهم وغيرهم. لم يحدث هذا في التاريخ العربي، الماضي أو المعاصر فعدد الاختراعات العربية لا يزال حتى الآن من أدنى معدلات الأفاليم الحضارية في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ما الذي دعا أخوان الصفا إلى تهريب أوراقهم بواسطة كتب الوراقين خوفاً من انتقام السلطان أو دسائس المقربين والأعوان لو أن العقل العلمي كان سائداً؟ ألم يكن من المحتمل قيام الثورة الصناعية في المنطقة العربية لو أن العلم والمعرفة والحرية والثروة كانت في أيدي الناس؟ هنا نتساءل: هل من فائدة في إعادة قراءة النهضة الأوروبية قراءة عربية ترجمتها إلى أصولها التاريخية أم نحن بحاجة إلى قراءة التاريخ العربي قراءة حضارية حديثة؟ ما جدوى تتبع التاريخي بعد أن عجز المجتمع عن اللحاق بالتاريخ الحاضر والمستقبل؟ منذ متى يحافظ التاريخ على المنوال نفسه والأساليب والأنماط نفسها؟ منذ متى تعود الشعوب إلى الوراثة لتقتبس المشروع التاريخي لشعب تأخر في النهوض؟

### المسألة الرابعة

إن الانتقائية في النهضة المعاصرة غير ممكنة، إذ إن نهضة المشروع النهضةي أي تحويله إلى مسألة ثقافية تمنى في الجوهر فتح باب الاختيار لانتقاء عناصر دون أخرى. والبحث عن المفردات الثقافية الملائمة وغير الملائمة: الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى استبدال المشروع الحضاري واستبدال مفرداته بمفردات ثقافية وهمية ليس لها وجود في واقع الحياة العملية للأمة، وإنما هي موجودة على شكل نصوص في الكتب التراثية أو لدى الكتاب والمؤلفين. إضافة إلى ذلك، إن

منهج الثقة من شأنه أن يفتح الباب أيضاً أمام ممثلي الثقافة العربية ليعتلوا توافق المفردات المطروحة أو عدم موافقتها للثقافة أو التراث. وهذا يعني إدخال المجتمع في دوامة غير متناهية من الاستقطابات واقتحام المواقف والمفاهيم بشكل لا حدود له، في حين يتحرك المجتمع في اتجاه قوى الضغط العولية التي تدفع باتجاه آخر تماماً.

وهنا يقول حسن نحفي: إن الأسس التي قامت عليها النهضة الأوروبية ومثل التنوير لا تختلف كثيراً عن مقاصد الشريعة كما حددها الشاطبي: الحياة (النفس)، والعقل، والمبدأ العام (الشامل (الدين) والكرامة (العرض).

إن أحداً لا يتعمى أن مقاصد الشريعة تتعارض مع التقدم الانساني والنهوض به. ومع هذا فإن الاصرار على الرجوع إلى مرجعية تاريخية لإعطاء مشروع النهضة سيرورة التنوير «جواز سفر» وإجازة مرور من مجتهد جليل كالشاطبي أو ابن تيمية أو الشوكاني أو الفزالي أو سواهم فمن كان يبعث قبل قرون عدة في مسائل فقهية بعته هو أمر ليس له ما يبرره. من جهة أخرى فإن هذا المنهج من شأنه أن يجعل حتى الجانب الثقافي من مشروع النهضة محل زعزعة وشك. ماذا لو أن أحد الباحثين الدينيين قال بخطأ ما ذهب إليه الشاطبي، أو لم يوافقه على تفسيره، أو لم يوافق على الاستقطاب المعاصر لما ذهب إليه الشاطبي؟ هل يفقد المشروع النهضوي إزاء ركائزه الثقافية ويتحول إلى مشروع غريب عن الأمة يجب عدم الاقترب منه؟ هذه الترابطات غير المبررة جعلت من المشروع النهضوي برمته موضع جذب وشك وتشكيك وتساؤل شجعت الأنظمة الحاكمة واستمتمت به إلى أقصى درجة. فالاستغراق الثقافي والحالة الذهنية لا تخيف أحداً، أما

بالنسبة للانتقال من الحالة الذهنية إلى التطبيق الفعلي. بصرف النظر عن كل مرجعية حتى لو كانت دينية، فإن السلطة تقف في الاتجاه المضاد. وهكذا فقد المشروع النهضوي زخمه وحرارته وديناميته وسط التشكيك في المفردات ومدى توافقها مع النموذج السابق الذي عرفه التاريخ العربي الإسلامي، وبين التطلع إلى الماضي واستحضاره من دون جدوى، وبين نجاح النماذج الغربية وإصرار المثقف العربي على التفرّد لإنشاء نموذج خاص يتعلم من النهضة الأوروبية وينتقي من التراث القديم ما يتفق مع النموذج الغربي (أو الشرعي وهكذا وهكذا). أي وهم تاريخي وتاريخي؟

السؤال: لماذا يعمد المكسر العربي نفسه ملزماً تاريخياً وأخلاقياً بأن لا يتبنى موقفاً أو ينفذ مشروعاً حضارياً ما لم يكن أسلافه قد أقروه قبل قرون وأجازوه قبل عصوره؟

لقد أدى هذا الاصرار إلى الوقوع في الوهم الدائم وهو أن كل ما لدى الغرب موجود لدينا، وكل ما يبدعه العقل البشري ليس بجديد. إن هذه الرؤية التي ترى في ظواهر الجمل والكلمات وفي تأويل العبارات بديلاً عن الحقائق الموضوعية الرامنة على الأرض هي التي ساعدت على اهتزاز الأسس التي يقوم عليها المشروع النهضوي العربي المعاصر.

### مفردات المشروع النهضوي

نتيجة للجدلية التاريخية للنهضة وللتقدم الانساني عموماً فإن المشروع النهضوي لأية أمة هو مشروع متغير مع الزمن. تتغير مفرداته وأدواته ووسائله، وتتغير أهدافه ومعطياته كما يتغير إطراره الزمني ومرجعياته القياسية. وهذا يعني :

أولاً : إن المشروع النهضوي للأمة في بدء انطلاقاتها لا يمكن أن يكون هو المشروع نفسه في القرن السادس الهجري ولا في القرن العاشر الهجري ولا في القرن الخامس عشر. وإن البحث عن المشروع النهضوي نفسه واللهات وراءه على مدى السنين لا يعني أكثر من الجري وراء السراب. وهذا يفسر جزئياً لماذا استمرت الأمة العربية في حالة التراجع على مدى قرون بسبب انصرافها إلى البحث عن مشروعها في الماضي.

ثانياً: إن السبب الرئيسي في تغير المشروع النهضوي مع تغير الزمن هو أن مفردات الحضارة التي يقرها المجتمع ويستقبلها من المجتمعات الأخرى هي في حالة تغير مستمر في طبيعتها وفي آلياتها وفي مرجعياتها. وهذا يعود إلى تزايد تدفق مداخلات العلم والتكنولوجيا، وارتقاء الوعي الإنساني، وتغير العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ثالثاً: إن على الأمة أن تحدد مشروعها النهضوي من خلال تحديد مفرداته بوضوح حتى تصبح هذه المفردات هي الهدف: وحتى يتم تتركب الوسائل والآليات التي يمكن أن توصل إلى ذلك الهدف.

من هنا فإن الركائز الأساسية للمشروع النهضوي المعاصر المنشود يمكن تتركبها في خمسة فصول رئيسية:

#### الفصل السياسي

#### الفصل القانوني

#### الفصل الاقتصادي والاجتماعي

#### الفصل العلمي والتكنولوجي

#### الفصل التعليمي والثقافي.

مثل هذه الفصول لم تعد تقرأ لأي حركة نهضوية. ولم تعد الفوارق الزمنية بين الفصل والآخر ممكنة. إذ يجب أن تفتح جميعها في الوقت نفسه بسبب العلاقة الجدلية فيما بينها. وحقيقة الأمر أن النهضة إذا تحققت

تكون حصيلة التركيب الجدلي لفردات هذه الفصول. إن المتخصص للفردات التي يمكن أن تندرج تحت هذه الركائز يدرك أن أي مشروع نهضوي سابق بمقود عذة أو قرون عدة لا يصلح أن يستسخ لإنتاج نسخة حديثة أو حداثة منه: ذلك أن البيئة الوطنية والقومية والعولية بكل ما في الأخيرة من تدفقات علمية وتكنولوجية واقتصادية وثقافية، بل تشريعية قانونية وسياسية، تجعل من غير الممكن لأي مشروع نهضوي أن يتحقق من دون تزامن هذه المفردات وتشغيلها وتطويعها في آن معاً.

والسؤال الذي سيبادر المثقفون إلى إثارته هنا يتعلق بأي نموذج لهذه المفردات وأي تعريف يمكن أن يتبناه المشروع النهضوي العربي الحديث؟ في أغلب الظن أن التجربة العالية في الدول الصناعية المتقدمة والدول الناهضة مثل كوريا وماليزيا وسنغافورة، تبين بكل وضوح أن الخصوصية في النموذج لا تمس الجوهر بقدر ما تمس الركائز التكميلية والشكل الخارجي. اللهم باستثناء جزء من الفصل التعليمي الثقافي الأخلاقي كما سيبين فيما بعد.

الاشكال هنا هو أن المثقفين غالباً ما يحصرون اهتمامهم في الفصلين الأول والأخير أي السياسة من جهة، والتعليم والثقافة والأخلاق من جهة أخرى. غير أن الأزمة الحضارية للأمة تمثلت بالدرجة الأولى في إخفاقها الذريع في الفصول الأربعة: السياسي والقانوني والاقتصادي الاجتماعي والعلمي التكنولوجي التي انعكست سلباً بدورها على الفصل الثقافي؛ فزادت من الاحباط والإخفاق فيه. وحين يتعلق الأمر بالثقاة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا فإن المثقفين أو غالبيتهم من أهل الانسانيات يعدون أنفسهم غير

أصحاب اهتمام أو غير أصحاب اختصاص؛ مما يدفعهم إلى العزوف عن تناول هذه الفصول الا يشكل عفوياً. وهذا يقودنا إلى نقاط أساسية أربع:

**الأولى:** إن مشاركة العلماء والخبراء والتكنولوجيين والمهنيين في صياغة المشروع النهضوي وتنفيذه مسألة حتمية تفرضها طبيعة الفصول التي يتألف منها المشروع .

**الثانية:** إن تركيز المثقفين على ما يعدونه موضوع اهتمامهم، وبالتالي الأفراد في التحليل والتركيب والتأليف والتوصيف والإيجاز والتفصيل في الجانب الثقافي والفلسفي للمشروع النهضوي لا يخدم المشروع النهضوي على الإطلاق بل يعيد المسألة إلى مربع الثقافة الذي لا يستطيع منفرداً أو مسيطراً أن يحمل أي مشروع نهضوي، خاصة وأنها في مرحلة من أقول الثقافة التقليدية والانتقال إلى نوع آخر من الثقافة تصنعها قوى دولية وآليات عولية بالغة التعقيد.

**الثالثة:** إن الإفراط في التردد بحثاً عن النموذج البيئي الخاص، الفريد المنفرد بين الأمم، أو التاريخي شديد الشبه بنموذج قديم يركب المفردات القديمة على الجديدة والتراثية على العولية الحديثة والمشرقية على الغربية والشمالية على الجنوبية والمستقبلية على الماضية؛ هذا التردد على أسس ثقافية وفلسفية بحتة بحثاً عن الكمال الوهمي من شأنه أن يؤدي إلى تبديد المشروع. ومن شأنه كذلك أن يتيح الفرصة للقوى المناهضة للتقدم والمعارضة للمشروع النهضوي أن تتهرب من استحقاقات المرحلة ومتطلبات المشروع. ويتيح أيضاً لصاحب السلطان والتكسبين من حول

السلطان أن يتمسكوا بسلطانهم ومكتسباتهم وانفرادهم بالحكم وبالسلطة بحجة أنه ليس هناك من نموذج أنفقت عليه الأمة. وهكذا يتيح التردد والثيقفة المفرطة باب الهرب للقوى المناهضة للمشروع النهضوي أن تتحلل من أي التزام بالتغيير.

**الرابعة:** إن فهم الكثير من المفكرين والمثقفين للمصطلحات الثقافية والفلسفية الغربية، بعيداً عن الأرضية الحضارية التي تقوم عليها، أوقع المثقفين العرب في كثير من الفوضى والارتباك، انعكست عليهم وعلى الجمهور وعلى السلطة الحاكمة. وأدت انعكاساتها إلى ارتدادات ماضوية غير مبررة، فما بعد الحداثة لا يلغي الحداثة وما بعد الصناعة لا يلغي الصناعة وما بعد الديمقراطية لا يلغي الديمقراطية ولا يحل محلها، وإنما يبنى عليها ويؤسس فوقها ويحكم عليها ويستكمل نواقصها. وعلى المشروع النهضوي العربي أن يكون مؤهلاً لهذه الإضافات النبوية والتراكمات الاستكمالية والتحديثات الاستدراكية في وقت لاحق. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تفاعل المشروع في جوهره المادي على الأرض؛ أي في بعده العملي التنفيذي الحضاري مع المتغيرات التي يفرزها المجتمع في إطار محلي وقومي ودولي نتيجة لتحرك سيروية النهضة .

فيذا كانت هنالك من مأخذ أو عيوب في النظام الليبرالي الغربي، والبحث يجري باستمرار في الغرب لبحث تلك المأخذ وإزالة تلك العيوب، فلا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن ينتظر العالم العربي خمسين سنة إضافية حتى يصل الغرب إلى حالة ما بعد الليبرالية ليبدأ العالم العربي من هناك .

## الفصل السياسي

تبدو أيجاز المفردات التي يتناولها كل فصل من الفصول الخمسة للمشروع النهضوي نوعاً من التبسيط وتكرار ما هو معروف ومتداول ، لكن الأمر ليس بهذه البساطة ، إن مفردات كل فصل تشكل كل منها سبرورة فرعية لها إشكالية المعقدة التي لا يمكن القفز عنها أو تجاهلها من جهة أو عدم الحسم فيها من جهة أخرى. فموضوع كموضوع الديمقراطية أصبح مطلباً عالمياً وعولياً ودولياً وقومياً ووطنياً. يطالب به المواطنون وتحالف به المنظمات الدولية ويتم من خلاله الضغط على الدول والشعوب والأنظمة . ومع ذلك ، فإن واحدة من ( ٢٢ ) دولة عربية واحدة من ( ٥٤ ) دولة إسلامية لم تستطع أن تنشئ على مدى الـ ( ٥٠ ) عاماً الماضية ديمقراطية مستقرة مستمرة متواصلة وراسخة ومنظمة. هذا في حين استطاعت دول نامية كانت متخلفة عن العالم العربي إنشاء ديمقراطيات بدرجات مقبولة؛ قد لا تكون الديمقراطية الفاضلة لكنها بطبيعة الحال أفضل من الكثير من أقطار الوطن العربي. لماذا وكيف وإلى متى تستمر مسائل الديمقراطية والمساءلة والشفافية مرفوضة أو متتالة أو غريبة أو دخيلة على «العرب» ، وربما على المسلمين ، لأنها نموذج غربي في حين تقبلها ثقافات وحضارات ليست أقل من العربية شأناً كما هو الحال في الهند واليابان وكوريا ، وفي دول مثل سنغافورة وقبرص ومالطا ، إضافة إلى الدول الأوروبية وعدد من دول أمريكا اللاتينية؟ ما الذي يجعل العالم الطبيعي والتكنولوجي والمفكر والفنان والمثقف والمهندس والكاتب والرياضي ورجل الدين الياباني أو الكوري أو الهندي يقبل بالنموذج الغربي للديمقراطية ( بشكل أو بآخر ) بالرغم

من ما لدى تلك البلدان من حضارة عريقة وثقافة قديمة وفنون وعلوم وأجناس وأعراق وأديان وأهله يعود تاريخها إلى آلاف السنين؛ ولا يقبل النظراء العرب مثل هذا النموذج أو ما يقرب منه؟ بل يتفقون عشرات السنين في السؤال والتساؤل: هل النموذج الغربي مناسب أم أننا بحاجة إلى نموذج خاص ؟ وخلال ذلك تفرق الأمة في الضياع يستشري الطغيان ويستفحل تراجع الأمة! إن المفردات الأساسية التي يتضمنها الفصل السياسي تشمل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الدينية والثقافية والتعددية والحزبية وتداول السلطة على أسس مستقرة منتظمة معلنة ومحددة وحقوق المجتمعات المحلية في تعيين حكوماتها وفي رسم برامجها التنموية.

كما يتضمن هذا الفصل التشابك العربي التدريجي في بعده الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والإعلامي والموارد ( من الموارد ) والشفافية والمعرفة والالكتروني وإقامة التكتلات النوعية العربية المتخصصة، تمهيداً للوصول إلى كتلة عربية متماسكة سياسياً واقتصادياً عندما تتضج المفردات التي تقوم عليها وبها مثل تلك الوحدة.

ومثل هذه المفردات تبدأ بالقطر، بل بالمحافظة والبلدية والمجتمع المحلي، وتنتشر في دوائر ثانية ومتعددة لتشمل العالم العربي في أجنحته الأربعة. المشرق والجزيرة العربية ووادي النيل والمغرب العربي، إن العالم العربي - بأقطاره متفردة ومجتمعة - لن يضطر إلى اختراع النموذج لكل مفردة. فالتجارب المعاصرة للدول الناهضة والمتقدمة لم تترك مفردة الا وأقامت لها نماذج ناجحة وناجعة في شمال

## الفصل القانوني

إن المسألة القانونية والتشريعية والدستورية هي الترجمة الحضارية للأفكار والقيم والثقافات والعلاقات، وهي تعبير عن الالتزامات والمسؤوليات والواجبات، وبموجبها يتم تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم و«الأناء» والآخر» والفرد والمؤسسة والمؤسسات والدولة، إلا أن المسألة القانونية لها أهمية خاصة في المشروع النهضوي العربي لاعتبارات تاريخية وثقافية محددة. فمن حيث التاريخ لم تحل الحضارة العربية اهتمامات كبيرة بالقانون والتشريع باستثناء الأحكام الشرعية التي توسعت فيها الحضارة العربية الإسلامية أيما توسع، وعالجت فيها الكثير من القضايا الحياتية الحضارية على درجات متفاوتة من التوسع أو التضييق، حسب طبيعة المسألة ومركزيتها. إلا أن هناك الكثير من المفردات الحضارية يتطلب تنظيمها



علاقات ونصوصاً قانونية والتزاماً اجتماعياً بروح القوانين، وهو ما نلاحظ غياباً بدرجات متفاوتة - حتى الآن .

أما الجانب الآخر الشديد الأهمية في المسألة القانونية فهو الجانب الثقافي؛ ذلك أن الكثير من أساليب الحكم والإدارة والعلاقات الاجتماعية وعلاقة الفرد بالسلطة والحاكم والمحكوم أثارت اهتمامات المثقفين من منظور ثقافي وليس حضارياً، فأخذوا ينقبون في الكتب ويبحثون في التراث لأسباب رئيسية ثلاثة :

الأول: لكي يكتشفوا فيما إذا كان «الماضي» يسمح بمثل هذه الأساليب من خلال ممارسات سابقة وقياسات مناظرة أو أقوال وراثة وحكمة شاردة أو بيت شعر أو حتى مثل.

الثاني: لكي يطمئنوا «الأنثى»، «أنا النخبية»، وليس «أنا المجتمع»؛ وأنا «المثقف»، وليس أنا «الحضاري»، بأن الآخر لم يأت بشيء جديد وأن الغرب لم يبتدع حديثاً، فإن الأمم الناهضة لم تبتكر شيئاً لم نعرفه سابقاً وإنما كل ما نراه اليوم وربما ما سنراه غداً قد سبق للأولين والسابقين أن عرفوه أو أشاروا إليه وقالوه . وإن المستقبل ليس هو إلا «الماضي»، ولكن بعلّة جديدة.

الثالث: يتعلق بالجانب الديني للأطمئنان بأن ما يطرح من أشياء حديثة تتفق مع الدين ولا تتعارض معه. وإذا كان مثل هذا السبب له مبرراته التي يمكن القبول بها، فإن الاشكال الذي وقفت فيه الأمة أولاً أن الأصل في الأمور الإباحة ما لم يرد نص بعكس ذلك، وثانياً أن تفسير الأشخاص وروايتهم، وليس بالضرورة رؤية الدين، هي أصبحت تحكم الأشياء والمواقف وما زالت الأمة تشهد حتى هذه اللحظة

ظهور اناس بل أفراد عاديين من حيث إمكاناتهم ومؤملاتهم ومواقفهم وأحياناً لا يمتثلون أحد سوي أنفسهم يقولون عن أي مسألة يشأون: الدين يسمح بذلك أو الدين لا يسمح؛ سواء كانوا يعطون رأياً في السياسة أو في العلم أو في الأخلاق أو في العناية الصحية أو أي نشاط. أن يكون للمرء رأي وموقف فهذا حقه فعلاً؛ أما أن يتحدث باسم الإسلام وباسم المسلمين ويطالب بأن يكون موقفه ملزماً للناس، فذلك مسألة أوقعت المسلمين والعرب - خاصة المثقفين منهم - في فوضى؛ ابتداء من فتاوى طالبيان وانتهاء بالأفراد الذين يمثلون أنفسهم وما بينهم من جماعات. وهكذا بين الأسباب الرئيسية المشار إليه وأسباب أخرى قد تستهدف الدراسة والتحقيق النزاهة والدراسات المقارنة، تجدد الموقف الحضاري للأمة عند الاكتفاء بالخطاب الثقافي. فإن يقول عمر بن الخطاب قوله الرائعة «متى استبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» لا يعني حالة حضارية للأمة ما لم يتحول هذا القول العظيم إلى جزء من النصوص القانونية في القوانين والديساتير. وأن يقول أبو بكر: «لقد وليت عليكم ولست بخير منكم؛ فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني» فهذا موقف عظيم، لكنه لا يمكن الأطمئنان إلى أنه أصبح جزءاً من الأمة إلا إذا دخل في قوانينها وتشريعاتها في إطار تماقد حقيقي وعقد اجتماعي بين الحاكم والحكوم. تظهر فيه المساواة والشفافية والمشاركة وتداول السلطة بأوضح نصوص قانونية ممكنة. أما بقاء القول قولاً ومجرد حالة ثقافية تقرأ في الكتب ويتداولها المثقفون أو يرويها الأساتذة لتلاميذهم، فلا تعني أكثر من حالة ثقافية في الماضي .

إن الأقوال العظيمة كثيرة في التراث العربي الإسلامي مثلها مثل أقوال الشعوب والأمم الأخرى؛ تصدر عن رجالها ومفكرين وعلمائها ومجاهديها وثوارها وأنبيائها وسياسيها وعن كل ما وسعه الزمن والعقل والموقف أن يصدر من القول ما يصدر. لكن العبرة هنا هي في مدى «تحضير» تلك النصوص وتحويلها إلى ممارسات وإدارات وسلوكيات للأمة تحكمها القوانين والتشريعات. وربما يفسر هذا حالة الانهيار الحضاري التي دأمت الشيخ محمد عبده قبل مئة وخمسين عاماً حين زار باريس وقال: «رأيت اسلاماً ولم أر مسلمين»؛ بمعنى أنه رأى تلك القيم والمثل والتطلعات التي يتحدث عنها المسلمون وقد أصبحت بفضل انسانياتها جزءاً من الحضارة الغربية والسلوك اليومي للناس هناك.

والفصل القانوني بطبيعة الحال يتضمن إنشاء علاقة تعاقدية جديدة بين الناس والحكومة وبين الناس والمؤسسات وبين الأفراد أنفسهم. علاقة تحكمها القوانين الملته المكتوبة التي تخضع لمرجعية دستورية تراقبها محكمة دستورية تحول دون إيقاع الظلم بالناس بإصدار قوانين تمنع مساءلة الحاكم وانتقاده وتقيهم أعماله. ويتضمن هذا الفصل تحويل المثل والقيم العليا المتقدمة المعاصرة والتراثية، إن وجدت إلى قوانين يحكم الناس بموجبها ويحكمون إليها. أما إذا كانت قد وردت سابقاً في الثقافة والتراث فمن المفروض أن تصبح مطالباتهم أشد بتحويلها إلى مفردات حضارية تنظم سلوك المجتمع والدولة.

وهذا الفصل الذي يضع الناس على قدم المساواة أمام القانون سيكون المدخل لتحديث المجتمع العربي في القطر الواحد (وفي الأقطار) إلى

مجتمع حديث يحكم إلى القانون الذي يتوافق الناس عليه باختيارهم ومن خلال ممثلين مستقيدين ومقيدين من تبادل الخبرة والتجربة. ليس مع الماضي فقط وإنما مع الشعوب المعاصرة والأمم الناهضة. وإذا كان التراث القيمي والأخلاقي والإنساني العربي قد سبق الغرب وسبق الحضارة الغربية فإن المشروع النهضوي يتطلب من أصحاب الفكر والثقافة التوقف عن استنفاذ جهودهم وامكاناتهم في تأكيد النفي أو تدخل القيم والانصراف إلى تطوير الأفكار والآليات والمفاهيم والثقافات التي تنقل تلك القيم إلى صورتها القانونية التعاقدية بين الأطراف المختلفة. وهذا من شأنه أن يغطي أهل الفكر والعلم والثقافة دوراً جديداً مشعراً يرهق سيورة النهضة ويدفع في المشروع إلى الأمام. والفصل القانوني ينظم الأفراد والمؤسسات على المستوى الوطني، كما ينظم العلاقات العربية وبداً تخرج التشابكات العربية من حالة القفوص والتقطع التي تعانيها الآن وعانتها منذ خمسين عاماً وأكثر؛ إذ أتاح الأفراد بالسلطة وغياب المؤسسية والقانونية إلى تشويه آلية صنع القرار وتحولها إلى آلية غير منمنطة تنميطاً ديمقراطياً وقانونياً مملناً، وإنما هي قرار سياسي وإداري واقتصادي ينفرد به صانع القرار.

إن الفصل القانوني له دوره في تحضير المجتمع وتحضير الملاحظات العربية، فالخلاصات العربية التي لا تجد محكمة عربية علياً تقول اليها من غير الممكن أن تصل إلى حلول مقبولة في ظل غياب القوانين التشاركية والآليات والأدوات القانونية المشتركة. وهنا يصبح دور الفكر والعالم والمثقف ليس التبشير بأهمية الوحدة العربية، وإنما دفع التشابك القانوني والتشريعي العربي إلى الأمام. وليبحث في التراث

ما شاء أن يبحث. وفي النهاية ليس من المهم إذا كانت تشابكات الاتحاد الأوروبي ليست بالشيء الجديد، وإن التكتل الاقتصادي لدول النافذا ليس بالابتكار الغربي وإنما سبقه ابتكارات عربية مماثلة؛ وإنما المطلوب من الفكر والباحث في أبحاثه الخروج بأساليب وأنماط في كيفية اسراع التشابك العربي المعاصر وتبجيل آلياته الحديثة وتعميم مفاهيمه العملية.

### الفصل الاقتصادي الاجتماعي

ليس هنالك من فصل من فصول المشروع النهضوي العربي أكثر مدعاة للتفكير والتأمل الفصل الاقتصادي الاجتماعي. فقد تفاؤل عنه الكثيرون من المفكرين والمتقنين النهضويين إلى الدرجة التي تكاد لا تعثر له على إشارات إلا قليلاً. واعتبر البعض منهم أن الموضوع الاقتصادي اما «موضوعاً فقياً» ليس هو الجوهر أو أنه خارج عن إطار البحث والتأسيس للمشروع النهضوي.

من ناقل القول التأكيد أن الفصل الاقتصادي هو المدخل الرئيسي والأساسي لأي تقدم وأية نهضة وأي ارتفاع. وإن أي مشروع نهضوي لا يتحقق فيه الفصل الاقتصادي تحقيقاً متسارعاً ومبرمجاً ومؤكداً لا يمكن أن ينتهي بنهضة، لأن النهضة هي النهاية هي نهضة هي الحياة المادية للناس (دون إغفال الروحية) تنقلهم من حالة العوز وقلة الموارد إلى الحالة المقاتلة. وجوهر الموضوع الاقتصادي هنا عناصر ثلاثة:

الأول: الإنتاج السلمي والخدمي المعتمد على العلم والجهد والإدارة والمعرفة والتكنولوجيا.

الثاني: توظيف الأموال والاستثمار في العمليات الانتاجية الأولية.

الثالث: الآخار وإعادة التوظيف

والاستثمار في المشروعات.

وعلى ما تبدو عليه هذه المسألة: بعيدة عن الفكر والثقافة، وبعيدة عن الفلسفة وبعيدة عن الرؤية الثقافية للمشروع النهضوي العربي، وقريبة من الطروحات الاقتصادية في القرن التاسع عشر والثامن عشر، فإنها تبقى رغم كل شيء هي الجوهر وهي العمود الفقري وهي قطار التقدم الوحيد.

نقول قطار التقدم الوحيد بشكل مطلق ليس بشكل اختياري أو انتقائي أو بشكل تجريدي أو تسويفي. ولعل التراجع العربي المعاصر قطعياً وقومياً في السياسة وفي الثقافة وفي الفكر وفي العلم سببه الرئيسي العجز والافخاق في الفصل الاقتصادي. فالإنتاج العربي، إذا فهِس بالإنتاج المالي، لا يشكل أكثر من ٨،١٪ في حين أن السكان العرب يشكلون ٤٪ من العالم. ولا يزيد الإنتاج العربي مثلاً بالانتاج المحلي الإجمالي عن نصف إنتاج إيطاليا منفردة (٥٠ مليون نسمة، ١٦٠ بليون دولاراً أو إسبانيا ٦٠ بليون، ٤٠ مليون نسمة) أو لث إنتاج فرنسا (٦٠ مليون نسمة، ١٨٠٠ بليون).

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً للأقطار العربية فهو (٣٠٠) دولار بالقوة الشرائية، مقابل (٣٠) ألف في الولايات المتحدة.

وقد دأب المثقفون والمفكرون على الابتعاد عن النظر في هذه الأرقام والنأي بأنفسهم عن تدبرها واستيعاب مدلولاتها الحضارية. صحيح أن ظاهرها اقتصادي بحث، لأنها تعبير عن حصيلة النشاط الاقتصادي، لكنها في الجوهر تعبير عن حصيلة إنتاج المكونات الاجتماعية والعلمية والثقافية والإدارية؛ وهي بطريقة موضوعية أحد

مقاييس النهضة . إنها خلاصة ما وصل اليه الفرد والمجتمع . وهي خلاصة ما يحرك الفرد والمجتمع . وهي أرقام لا تفتح بعيداً عن العلم أو القانون . ولا بعيداً عن الإدارة أو الثقافة . ولا بعيداً عن السياسة . ولا بعيداً عن الإبداع أو الابتكار . ولا بعيداً عن الجراءة والمغامرة . ولا بمعزل عن الفساد . ولا بمعزل عن حسن الإدارة العامة للصالح العام . ولا بعيداً عن قيم المجتمع وعاداته وسلوكياته في حياته اليومية المتواصلة . فإن لم تكن هذه مؤشرات النهضة . فما هي المؤشرات إذا ؟

إن المتضمن في الأرقام التي تعبر عن الأداء للأقطار العربية منفردة يدرك عمق المأزق الذي تعيشه الأمة . فمن جانب نلاحظ:

١- أن الأرقام الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية المعبرة عن العالم العربي تحمل شيئاً من الوهم والخداع لأنها لا تمثل أرقام مجموعة من الأقطار متداخلة متشابكة متفاعلة بحيث يؤدي جمع الأرقام ومعالجتها إلى معنى جديد وتركيب مختلف . وذلك بسبب ضعف التشابك الاقتصادي الاجتماعي العربي نفسه .

٢- إن هذه الأرقام متشابكة إلى حد كبير بين الأقطار العربية : مما يعني أن هذه الأقطار تقف على المحطة الحضارية نفسها ومن غير المحتمل أن تنتقل إلى محطة أكثر تقدماً دون مزيد من التشابك الدينامي الفعال على مستوى الشرائح المنتجة الذي يمكن أن تعبر عنه أرقام الأداء الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي .

وليس غريباً أن نلاحظ أن البلدان الأكثر تقدماً في الفصل الاقتصادي هي الأكثر تقدماً في جميع الفصول . بما

فيها الفصل العلمي التكنولوجي والفصل الثقلي التعليمي . الإشكال التاريخي في هذه المسألة أن المشروع النهوضي العربي لم تتح له الفرصة أبداً لأن يكون جزءاً من برنامج مؤسسي يشارك في وضعه السياسيون والعلماء والخبراء والاقتصاديون والتكنولوجيون . إلى جانب المفكرين والمثقفين . وإنما كانت المشروعات النهضوية العربية ( بصورة مجازية ) اجتهادات ورؤى من طرف المفكرين المثقفين . وكأنهم يريدون استعادة عصر التنوير . هذا في حين يعمل السياسيون مابدا لهم وحسب اختياراتهم هم .

فات الكثير أنه في غياب الديمقراطية والمؤسسات المعبرة عن رؤية المجتمع تبقى كثير من الآراء مجرد اجتهادات ذات طابع فردي لم تخضع لاختبارات الرأي الآخر . وقامت الحكومات بالأسلوب نفسه حين أخذت تفرض رؤيتها في التحديث ورؤية موظفيها في تطوير المجتمع والانتقال من مرحلة إلى أخرى . وفق برامج إما منقولة ومقتبسة بتصرف سيء . وإما مفروضة لاعتبارات اقتصادية وسياسية من الخارج . وإما اجتهادات فردية أو مرحلية لا ينتظمها رابط يعزز من تماسكها . وفي جميع الحالات كانت مشاركة المجتمع ومشاركة النخبة من العلماء والمفكرين والمثقفين والاقتصاديين والتكنولوجيين محدودة للغاية أو واقعة تحت تأثير الضغط السلطوي والسياسي . فغاب الفكر الاقتصادي العربي وتلاشت كل الاختراقات الاقتصادية الممكنة .

من جهة أخرى . فإنه من غير الممكن البحث في قضايا مفصلية مثل الفقر والجهل والمرض والبطالة والشرائح المهمشة وأعمار الأرياف

والبيوادي والقرى إذا كان النمو الاقتصادي متبشراً ومحدوداً . ذلك أن مواجهة هذه القضايا يتطلب استثمارات مالية وبشرية لا تتحقق الا مع النمو الاقتصادي المتصاعد باضطراد . وهو ما لم يتحقق لأي قطر عربي باستثناء الأقطار النفطية وبدرجات متفاوتة . الموضوع الاجتماعي يتحرك بالتداخل مع الموضوع الاقتصادي . وبالتالي فإن دور منظمات المجتمع المدني ودور المثقفين والعلماء في تصعيد وتيرة العمل الاجتماعي في مساحات معينة يحتل أهمية كبيرة . والاقتصاد في شأنها أن توهم الروح الجماعية التي يمكن أن تذكيها جهود منظمات المجتمع المدني .

إن الأزمات الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تدفع بالتركيبة الاجتماعية إلى الخلف من حيث لجوء المجتمع إلى تركيباته وتجمعاته الأكثر بدائية وأقل عصرية وحداثة . كما ان غياب حقوق الإنسان والديمقراطية من شأنها أن تمنع الشفافية والمساءلة . وبالتالي أن تدفع نحو دخول المجتمع في مسارات مليئة بالفساد والرشوة التي تنعكس بدورها مرة ثانية على الأداء الإقتصادي . إن مؤشر الأداء لحقوق الإنسان . وهي مشتقة من التنمية البشرية والصالحية الأقل فساداً . هي أقل من (٢) في الأقطار العربية [المؤشر المثالي (١٠) : مما يؤدي إلى تخفيض كفاءة الناتج المحلي إلى النصف أو الثلث أو الربع نتيجة للفساد المتأني عن عدم استطاعة المجتمع مساءلة السلطة وعدم قدرته على التأثير عليها . وهكذا . فإن المجتمع العربي يستهلك أكثر من (٧٠٪) من جهده وعمله وماله وزمانه للتعويض عن نتائج غياب حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون . وهي

كلفة مرتفعة للغاية، كان لها وسيطى لها دور أساسي في زيادة الفجوة الحضارية بين الاقليم العربي والأقاليم المتقدمة في أوروبا أو أمريكا أو اليابان . لقد بلغت هذه الفجوة الآن ما يقرب من (١٢٠) إلى (١٥٠) سنة بعد ان كانت في السبعينيات من القرن الماضي من (٧٥) إلى (١٠٠) سنة. هذه الإشكالية تنعكس مباشرة على المشروع النهضوي العربي. هل مسألة حقوق الإنسان تتبع الفصل السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم القانوني؟ ان الفصول متداخلة ومتراكبة جدلياً. وهكذا يجب أن يكون دور المفكرين والمثقفين والعلماء في رؤيتهم ومعالجتهم وتعاملهم مع المشروع النهضوي العربي .

### الفصل العلمي التكنولوجي

وإذا كان الفصل الاقتصادي يمثل العمود الفقري لمشروع النهضة. فإن الفصل العلمي التكنولوجي يمثل الركيزة الأساسية للفصل الاقتصادي. بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الحديث، اقتصاد القرن الحادي والعشرين الذي أخذ يتسارع ليتحول إلى اقتصاد معرفة K-economy يقوم على ثقافة معرفية للمجتمع K-Culture في مجتمع معرفة K-Society.

إن السمة البارزة للدول المتقدمة والنهضة على حد سواء أن اقتصاداتها تقوم بالدرجة الأولى على الإنتاج السلمي والخدمي المتقدم حيث مدخلات العلم والتكنولوجيا تحتل المكانة الأولى في العملية الانتاجية وفي الاتصالات وفي تحريك الأموال وإجراء التعاقدات وتمويل الأنشطة الثقافية ومراكز الدراسات ونشر الكتب. وفي هذه الصدد فإن مدخلات العلم والتكنولوجيا تعمل على :

١- رفع القيمة المضافة للسلمة أو الخدمة.

- ٢- رفع القدرة التنافسية في السوق الدولي.
- ج- الآفاق غير المحدودة للتوزيع والابتكار والإبداع والاختراع والتكريب.
- د- التفرد بالتكنولوجيات المتقدمة وما يترتب على ذلك من تطوير النفوذ الاقتصادي والسياسي.
- هـ- القدرة المتزايدة على رفع مستويات التعليم والبحث العلمي والثقافة والفنون.

إن الأمثلة على الدور الحاسم لمدخلات العلم والتكنولوجيا لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، بل إن التكنولوجيا الحديثة قد أصبحت منظومة لصنع الثقافات وتطويرها بشكل خارج عن المفاهيم الثقافية التقليدية. وتتضح أهمية العلم والتكنولوجيا عند دراسة الإنتاج الصناعي لكل من سويسرا أو اليابان أو سنغافورة أو الاتحاد الأوروبي، حيث يصل نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي ١٢١٥٠ و ١٢٨٢٥ و ١٠.٠٠٠ و ٧٠٠٠ دولار سنوياً على التوالي، مقارنة بالإنتاج الصناعي لدول متواضعة كتركيا أو الفلبين أو العالم العربي، حيث نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي ٧٥٧ و ٣٦٤ و ٢٥٠ دولاراً على التوالي.

والحق أن المسألة العلمية والتكنولوجية لا تقتصر أهميتها على الدور الانتاجي المباشر، وإنما تنهض بدور بارز في زيادة حجم الكتلة البشرية من العلماء والباحثين وخلق ثقافة علمية هائلة وزيادة كفاءة استخدام المرافق العلمية وتحسين اقتصاداتها. وهذه جزء أساسي من أركان النهضة والمشروع النهضوي برمته. كذلك فإن زيادة الترابط بين المؤسسات الوطنية والأقطار العربية من شأنها أن تعطي

- المشروع النهضوي العربي عمقاً عربياً فاعلاً، وبالتالي أن تكون عاملاً مساعداً في تحويل التراصف العربي إلى نظام متفاعل له ديناميته الخاصة. ومن شأن التشابكات أيضاً أن تتضمن اتفاقات متعددة وبرامج وسياسات تتبع ما يلي :
- ١- الاستفادة من براءات الاختراع.
- ٢- الدخول على المعلومات ونتائج الأبحاث.
- ٣- نقل التكنولوجيا.
- ٤- اختصار الفترات اللازمة لتحويل الابتكار العلمي التكنولوجي إلى سلعة تجارية.
- ٥- الاستفادة من اقتصادات الحجم في الأبحاث والتطوير.
- ٦- الدخول في البرامج الدقيقة التخصص وإمكانية تقاسم الأعمال.

وهذه مفردات الاقتصادات الحديثة في القرن الحادي والعشرين. غير ان من أهم سمات العالم العربي بأقطاره مجتمعة أو مفردة أنه لا يزال يعيش في مرحلة مختلفة للغاية، ولا تزال تفصل بينه وبين الحالة العلمية والتكنولوجية في الدول ذات الاقتصادات المتقدمة مسافات شاسعة جداً وهوة زمنية متعاطمة. فمتوسط الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلاد العربية هو في حدود ٠,٤ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بـ ٥,٥ ٪ إلى ٢,٢ ٪ من الناتج المحلي للدول الصناعية السبع، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الفرق الهائل في الناتج المحلي الاجمالي للدول الصناعية السبع نجد أن ما ينفق على البحث والتطوير في الأقطار العربية يقترب من (٥) دولارات للفرد في السنة مقابل (٥٥٠) دولاراً للفرد في السنة في الدول الصناعية، أي بنسبة ١ إلى ١١٠... أي أن نصيب الفرد من الإنفاق على البحث والتطوير في العالم

العربي لا يصل إلى ١٪ من نظيره في الدول الصناعية، وبشكل عام، فإن اشكالية فصل العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي تتمثل فيما يلي:

\* ضعف الاستثمار المالي البشري الوطني المشترك في العلم والتكنولوجيا، وهو في جميع البلدان العربية. والاستثمار أقل من الكتلة الحرجة اللازمة لأكساب دينامية فاعلة في العمل الاقتصادي الاجتماعي.

\* سيطرة السياسي والثقافة التقليدية على العلمي والتكنولوجي، وضعف العلاقة المؤسسية بين صنع القرار وبين المدخل العلمي.

\* هامشية دور العلماء والتكنولوجيين في السياسة والإدارة والثقافة والأعلام والتعليم.

\* صغر حجم كتلة العلماء والتكنولوجيين في أي تخصص وعدم الوصول إلى الكتلة الحرجة اللازمة لإنتاج مخرجات علمية وتكنولوجية يمكن أن تحدث نقلات نوعية في التنمية.

\* ضعف مساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير.

\* غياب برامج وطنية وثنائية وقومية لتخفيض كلفة التعاون العلمي من خلال البرامج العلمية المشتركة.

ومهما تكن مثل هذه العناصر بعيدة عن الفكر والفلسفة والثقافة، إلا أنه ليس هناك من سبيل للقفز عنها؛ بمعنى أن الاستناد إلى قاعدة علمية وتكنولوجية قوية هو أحد الشروط اللازمة للنهوض وبناء اقتصاد حديث ولبناء عوامل ربط وتماسك في الإقليم العربي. وتقوم شبكات المراكز العلمية والمؤسسات البحثية في الأكاديميا والصناعة والزراعة والبيئة العسكرية، بل في كل نشاط من نشاطات الحياة بدور رئيسي في هذا الاتجاه. وسيبقى

الضعف العلمي والتكنولوجي واحداً من أهم آليات السيطرة والضغط على الإقليم العربي وإحباط مشروعه النهضي والمحافظة على «ترافيقته» وخضوعه للشروط التي تفرضها الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية الدولية.

## الفصل التعليمي الثقافي

إن استكمال فصول المشروع النهضي تقتضي النظر في الفصل التعليمي والثقافي على أسس جديدة. فالتعليم الحديث هو في حالة تغير مستمر، وينتقل العالم إلى التعليم والتعلم الإلكتروني تدريجياً، إضافة إلى تطوير أساليب التعليم الاعتيادي ومناهجه. هل يتطلب المشروع النهضي تعليماً مختلفاً، تعليماً مفايراً لما قبل المشروع النهضي؟ بالتأكيد نعم، فإن أنظمة التعليم التي سادت في المنطقة العربية على مدى القرن الماضي بأكمله اتسمت بالتكرار والتلقين وانعدام الحريات الأكاديمية وعدم الاهتمام بالتعلم والتعليم كفرصة لتدريب العقل على التفكير والإنسان على اكتساب المهارات، وبالتالي مواجهة الحياة؛ ليس في المعلومات التي اخترنّها بقدر ما يواجهها بأدوات التحليل والتركيب العقلي القائم على قواعد العلم الحديث والمستفيد من مفردات التكنولوجيا السائدة. وهكذا يعمل التعليم على رحد المشروع النهضي بالأفراد والمؤسسات القادرة على البناء والنهوض المادي والعلمي والفكري.

ولأن ثورة المعلومات وثورة الاتصالات أخذت تجتاح كل مرافق الحياة، بما في ذلك المدرسة والجامعة والمركز العلمي والإدارة الحكومية، فإن المشروع النهضي يتطلب نمطاً تعليمياً منظاراً. الاشكالية الكبرى هنا أن النهضة الحديثة، نهضة القرن الحادي

والعشرين، تتطلب تعليماً وعلماً عالي الفوعية عالي المستوى؛ وبالتالي فهو مرتفع الكلفة ومرتبّع الاستثمارات، وهو أمر يحول ببطء النمو الاقتصادي عن مواجهته. فإذا كان معدل الانفاق على الطلاب الجامعي يتراوح في الأقطار العربية بين (١٢٠٠) إلى (٢٠٠) دولار، مقابل ما يقرب من (١٠) آلاف أو يزيد في الدول الصناعية والدول الناهضة، والانفاق على الطالب في التعليم الأساسي في حدود (٢٠٠) دولار سنوياً في الأقطار العربية، مقابل (٢٠٠) دولار ويترسّد في الدول الصناعية والناهضة، فأي تعليم يمكن أن يحقق الأول مقابل الثاني؟ من هنا فإن بناء اقتصاديات داخلية للتعليم في الوطن العربي بأقطاره المفردة أو ثنائية أو مجتمعية هو أحد الشروط الأساسية لكي يصبح التعليم قادراً على المساهمة في المشروع النهضي بالتنوع والسرعة المطلوبة. وهذا يتطلب النظر في معادلة الموارد والسكان والنظر في الهرم السكاني كما فعلت الصين وتحاول أن تقلع الهند وغيرها.

ماذا بقى للثقافة في المشروع النهضي؟ في اعتقادنا أن ما بقي الشيء الكثير، ولكن على أسس نهضوية حديثة. فليس المطلوب من المفكرين والمثقفين الاستغراق في إعادة بناء النماذج النهضوية السابقة، بما فيها النهضة الأوروبية وعصر التنوير. فذلك أمر قد تجاوزه الزمن وتجاوزته المالم وحتى تجاوزه الإنسان العربي ليس في تفاصيله شيئاً على الأقدام، وإنما تحمله الأحداث بأسرع كثيراً مما كان الأمر في القرن الخامس عشر والسداس عشر وحتى القرن الحالي، كما أن الاستغراق في عملية التأسيس التي استنفدت جهود المثات بل الآلاف من المثقفين في اعتقادنا تسير في طريق مسدود لأسباب عدّة:

الأول: أن التأسيس الذي ذهب

إليه المفكرون والفلاسفة في عصر التنوير الأوروبي كان سببه بالدرجة الأولى سيطرة الكنيسة على الدولة؛ وبالتالي كان لا بد من استجابة للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي بدأت تظهر بوادرها، وكان لا بد من إرجاع الأمور إلى أصولها حتى يتم تفكيك القبضة الكنسية على مقاليد الدولة ومفاصل المجتمع ومسابر الثروة والسلطة. وهذا أمر لا يواجهه العالم العربي؛ إذ ليس هناك من حكم ثيوقراطي بالمعنى التقليدي.

الثاني، أن التأصيل الذي يعمد إلى مسافات زمنية طويلة يفقد دوره في التأثير ويصبح مجرد تمرين أكاديمي بسبب من عدم إمكانية الربط والقياس بشكل مقنع.

الثالث، أن الجهود الفلسفية والفكرية التي بذلها مثقفو عصر التنوير كانت تسير جنباً إلى جنب مع الاكتشافات العلمية والاختراعات وتطوير الآلات والمعدات واكتشاف الطاقة وتحويل وسائل الإنتاج، وبالتالي كان لهذه التغيرات الدور الحاسم في النهوض. وكان لتأصيل دور مساعد ومفسر ومساند. أما في الحالة العربية فإن الكثير من المثقفين والمفكرين يرون التأصيل ضرورة وشرطاً سابقاً للانتقال للعصر العلمي، وهو ما لم يقع في أوروبا أو سواها. إن أحداً لا يرجع إلى أعماق التاريخ ليبدأ الشوط من أوله تماماً. والانتقال إلى العصر العلمي لا يقع إلا بالانخراط الفعلي في مفردات العلم والتكنولوجيا والإنتاج القائم عليها.

الرابع، أن هنالك دوماً كثيرة نهضت دون إيفال مثقفيها في عملية التأصيل والرجوع إلى نقطة البداية التاريخية. فالسويد وفنلندا وإسبانيا

والبرتغال وقبرص ودول أمريكا اللاتينية نهضت متأخرة نسبياً. ومع ذلك لم تعد إلى التأصيل الذي يفكر فيه مثقفوننا؛ بل أن بلداً إسلامياً مثل ماليزيا وهي من البلدان الناهضة المتميزة لم تتخط تلك الانخراطات التاريخية التأصيلية حتى تصل إلى ما وصلت إليه.

إن الفصل الثقافي لا يكتمل دوره ولا يحافظ على أهميته إلا إذا تحول إلى دور حضاري؛ أي خدمة مفردات النهوض المعاصرة، وبالتالي إبداع الثقافات والمفردات الثقافية التي يمكن أن تجعل فصول المشروع النهضوي جزءاً من ضمير الأمة وتفكيرها وثقافتها.

وهذا يعني أن يتحول الخطاب الثقافي إلى دعوة للتغيير الحضاري، أي تحويل المثل والقيم السائدة إلى قيم جديدة تميز من عملية النهوض.

ألا تتطلب المفردات السياسية، من أمثال الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتداول السلطة والاعتراف بالآخر، ثقافات جديدة أو متجددة تصبح جزءاً من ثقافة المجتمع وثقافة المؤسسات وثقافة الأفراد؟

ألا تتطلب مفاهيم التشابك العربي العلمي والمعرفة وبرامجه مفاتحات واقترابات ثقافية تختلف عن ما ساد المنطقة خلال القرن الماضي من «هبات» وحدوية وعواصف اندماجية، لا تقوم على علم أو فكر أو منطق؟ وكيف تكون هناك سيادة للقانون دون أن يكون ذلك جزءاً من ثقافة المجتمع وقيمه العليا بدلاً من القيم السائدة المتمثلة بالمحسوبية أو الشطارة أو القرباوية؟

وإذا كان النمو الاقتصادي هو

العمود الفقري للمشروع النهضوي، فإن العمل الإنساني العضلي أو الذهني هو الوقود الفعلي لألة الاقتصاد. فأي ثقافة يحتاج إليها المجتمع الوطني والقومي عموماً لهذه الغاية؟ ومن يطور هذه الثقافات ويتعامل معها ليصبح العمل والإنتاج والانجاز هو القيمة العليا في سلم القيم الاجتماعية العربية بدلاً من التباهي بالقول والخطابة أو الفخر بما هو ليس قائم؟

أما ثقافة العلم وثقافة العقل العلمي والتكنولوجي فهي واحدة من أكبر الإخفاقات العربية على مدى القرون، ولا تزال كذلك حتى تتغير مفاهيم الثقافة المجتمعية لدى المثقفين أنفسهم ليساهموا في تغييرها لدى المجتمع.

وخلاصة القول؛ إن المشروع النهضوي الحدائي لا يتحقق إلا على ركائز حضارية واضحة المعالم شديدة التطور سريعة التغيير وتتأثر بالعوامل الإقليمية والوطنية، وأن الفصل الثقافي هو واحد من فصول المشروع النهضوي، إذا تحولت الثقافة إلى ثقافة النهوض المعاصر: ثقافة المفردات السياسية المعاصرة، والمفردات الاقتصادية، والمفردات العلمية والتعليمية، والتكنولوجية والقانونية المعاصرة.

إن المشروع النهضوي بحاجة إلى جهود العلماء والمفكرين والمثقفين والسياسيين ورجال الأعمال وأفراد المجتمع ليعملوا بالتآزر والتواكب على فتح الفصول الخمسة للمشروع النهضوي، وعلى الفكر والثقافة أن يواكب الحاضر ويستشرف المستقبل قبل كل شيء حتى يُصبح المشروع النهضوي قابلاً للتحقيق في المستقبل القريب.



## العلاقات العربية الصينية؛ نحو شراكة استراتيجية

د. منى مكرم عبيد\*

على الرغم من أن التحولات التي ترقبت على سقوط الاتحاد السوفيتي وانهار المعسكر الشيوعي قد انتهت عصر القطبية الثنائية، لتفتح المجال بعد ذلك للبروز بموج القطب الواحد ممثلاً في الولايات المتحدة، إلا أنها أقصت أيضاً إلى الحد من أقطاب أخرى من المحتمل بروز شمسها في سماء النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

بأهمية استراتيجية بالغة. فضلاً عن ذلك، فإن للصين شبكة قوية من التحالفات الإقليمية خاصة مع روسيا؛ كما أن علاقتها بالدول الشرق أوسطية مميزة. وتعد الصين في السياق نفسه قوة إقليمية ودولية كبيرة؛ فهي من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، والأهم من بين اللاعبين في النظام الإقليمي الآسيوي. إضافة إلى ذلك، فإن الصين ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها ٩,٦ مليون كيلو متر مربع؛ وهي أكبر دولة

الصين باعتبارها إحدى الحضارات المرشحة للدخول في مصراع مع الحضارة الغربية.

إن ترشيح الصين إلى موقع الأقطاب الرئيسية في النظام الدولي، في أعقاب ما يعتقد بأنه مرحلة تحول تعيشها العلاقات الدولية حالياً في ظل تفرد الولايات المتحدة بالساحة الدولية، إنما يعود إلى عوامل أساسية عدة، منها ما يتعلق بالموقع الجغرافي ومنها ما يتصل بوضع الاقتصاد الصيني. يتمتع الموقع الجغرافي للصين

وتشكل الصين إحدى أقوى الدول المرشحة لأن تغدو قطباً في النظام الدولي لمرحلة ما بعد عصر الثنائية القطبية. والواقع أن للحدث عن ارتفاع مكانة الصين في النظام العالمي الجديد خصوصية شديدة تنطلق من اختلاف ثقافتها عن تلك الخاصة بالقوى الأخرى المرشحة؛ كما أن هذه الثقافة تشكل جانباً مختلفاً عن ثقافة القطب المهيمن حالياً ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً لما رُوج له في إطار مسمى مصراع الحضارات في عالم ما بعد القطبية الثنائية، برزت

\* أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ عضو مجلس أمناء المنتدى.

في العالم من حيث عدد السكان الذين يبلغ تعدادهم بحدود مليار ٢٠٠ مليون نسمة. من جانب آخر، يعد الاقتصاد الصيني ثاني أقوى الاقتصادات على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة؛ بل إن تنامي قوة الاقتصاد الصيني خلق تحديات كبيرة للكثير من الاقتصادات، الكبيرة منها والصغيرة. فقد استطاعت الصين إغراق عدد كبير من الأسواق في أنحاء شتى من العالم.

إن من شأن هذه المكانة الرفيعة للصين على الصعيدين الدولي والإقليمي أن تجعل من توثيق العلاقات العربية الصينية قضية ملحة، ليس فقط على الصعيد السياسي، باعتبار أن مواقف الصين أكثر عدالة بالمقارنة مع الموقف الأمريكي، بل على الصعيد الاقتصادي أيضاً، إذ إن إمكانات التعاون الاقتصادي العربي مع الصين توفر مزايا كبيرة للاقتصادات العربية النامية.

وللمعرب علاقات تاريخية مع الصين تعود إلى قرون عدة خلت. فالسياق التاريخي يشير إلى وجود علاقات مميزة جمعت بين حضارتي مصر الفرعونية وبلاد ما بين النهرين البابلية من جانب، والحضارة الصينية القديمة من جانب آخر؛ الأمر الذي يعطي نوعاً من العمق للعلاقات الراهنة بين الطرفين ويدفع بهما إلى الرغبة في تحقيق مزيد من التقدم وصولاً إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الكاملة.

أما في العصر الحديث فإن العلاقات العربية الصينية ترجع إلى بدايات القرن الماضي. وقد اعترفت بعض الدول العربية بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وراحت منذ ذلك

الحين تدعم جهودها لتتبوأ موقعها في الأمم المتحدة. وتواصل هذا الدعم حتى تم لها ما أرادت بالفعل عام ١٩٧١. من ناحية أخرى فإن انهيار عصر القطبية الثنائية ضاع المجال لتنامي العلاقات العربية الصينية بعد أن جاء النظام العالمي الجديد بمرونة ودرجة عالية من السيولة في العلاقات الدولية، على العكس مما كان سائداً في عصر الحرب الباردة، حيث إن إقامة علاقات قوية مع المسكر الشرقي كاد يعني تلقائياً الدخول في عداء مع المسكر الغربي؛ والعكس صحيح أيضاً. وتؤكد الإحصاءات الخاصة بالمعاملات التجارية بين الدول العربية والصين تصاعد معدلها بشكل لافت مع نهاية القرن العشرين، فوفقاً لتقرير أعدته الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، حققت دول عربية كثيرة زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري مع الصين في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٨. ويأتي في مقدمة هذه الدول السودان بنسبة ٩، ٦١ بالمائة، وتليها المغرب بنسبة ٢٥، ٦٪، ثم الكويت بنسبة ٢٦٪.

ومما يدعم فرص تنامي العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر بين الدول العربية والصين تمتع البنية الاستثمارية في الصين بقدره استيعابية كبيرة، في ظل سياسة الانفتاح الرصينة التي تتبعها الحكومة الصينية. وجدير بالإشارة في هذا الإطار أن الصين كانت قد تلقت ما قيمته أكثر من ٦٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٢، وهي الفترة التي توسعت فيها الصين في إقامة المناطق الاقتصادية الحرة؛ الأمر الذي شكل

أحد الأسباب الرئيسية في نجاح تجربة التنمية في الصين. ولعل من أهم مؤشرات هذا النجاح هو ما شهدته المنتجات الصناعية من نجاح؛ فبعد أن كانت تشكل نحو ٥٠٪ من صادرات الصين عام ١٩٨٠، فإنها أصبحت تشكل حوالي ٩٠٪ في عام ١٩٩٢.

وثمة جانب ينبغي ذكره هنا، وهو أن السياق التاريخي للحضارة الصينية يجعل من إقامة شراكة عربية صينية أمراً يعطى بالقبول في كل أرجاء العالم العربي، بسبب خلو الماضي الاستعماري الذي عانت منه معظم الدول العربية على يد الدول الغربية من أي وجود للصين، على عكس الحضارة الغربية. إضافة إلى ذلك، فإن تجربة الصين في النمو، التي بدأت في الوقت نفسه تقريباً الذي بدأت فيه تجربة التنمية العربية، يمكن أن تشكل نموذجاً للدول العربية، وهو ما يشكل أيضاً أحد عوامل التلاقح العربي الصيني.

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تدفع في سبيل تعميق العلاقات العربية الصينية، فإن الجانب السياسي في هذه العلاقات يبدو على درجة عالية من الأهمية؛ إذ إن الموقف الصيني تجاه القضايا العربية أكثر عدالة من الموقف الأمريكي. ونحن هنا نتحدث بشكل خاص عن الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا الوضع بالغ الحساسية بالنسبة للعالم العربي انطلاقاً من عاملين: الأول يتمثل في أن السمة الأساسية للنظام الدولي الراهن تتجسد من خلال كونه عصر التحالفات والكيانات الكبيرة؛ مما يعني أهمية التنسيق والتعاون بين الأطراف المختلفة على الساحة



الدولية. أما الثاني فيتمثل في أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل القضية المحورية للنظام العربي برمته. والصين تتخذ موقفاً داعماً للحقوق العربية في هذا الصراع. ويؤكد هذان العاملان أولوية تدعيم العلاقات العربية الصينية من حيث محاولة إسناد مكانة العرب على الصعيد الدولي وخلق علاقات متميزة مع أحد الأقطاب المهمة فيه؛ ومن حيث تدعيم الموقف العربي في الصراع مع إسرائيل، خاصة في المرحلة الحالية، بعد أن دخلت القضية الفلسطينية - إثر عملية الاجتياح الشامل التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية المتطرفة بزعامه شارون لأراضي السلطة الفلسطينية في التاسع والعشرين من آذار/مارس الماضي - مرحلة خطيرة تهدد لا بنسف كل ما تم إنجازه على صعيد عملية التسوية السياسية فحسب، بل كذلك بضياغ حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي تحظى بها قضية تدعيم العلاقات العربية الصينية على نحو ما عرضنا، يفترق العرب إلى حُطّة تحدد كيفية تنمية هذه العلاقات. والواقع أن هذه المشكلة ناجمة عن تخبيل التحرك العربي في النظام الدولي، وعدم وجود خطط استراتيجية لخلق آليات فاعلة لهذا التحرك، والتمترس في خانة رد الفعل بشكل دائم.

إن هذا الوضع - أعني التخبيل العربي على الصعيد الدولي من ناحية، وأهمية وجود علاقات عربية صينية من ناحية أخرى - يحتم ضرورة انصراف المجتمع الثقال في العربي إلى وضع الخطط الملائمة

لاستنهاض العلاقات مع الصين، ليس من أجل تنمية هذه العلاقات فحسب، وإنما أيضاً بقصد خلق شراكة استراتيجية معها. وقد وضع تقرير الجامعة العربية السالف الذكر بعض المتطلبات الأساسية لتدعيم العلاقات مع الصين. ولعلّ أهم ما جاء في هذا التقرير ضرورة تكثيف التعاون التجاري والتكنولوجي بين الدول العربية والصين.

والواقع أن هنالك الكثير من الاتفاقات بين معظم الدول العربية والصين لتدعيم العلاقات المشتركة بين الطرفين. لكنّ ثمة غياباً لآليات تنفيذها؛ الأمر الذي يجعل منها جبراً على ورق، ولكي يتم تفعيل تلك الاتفاقات، لا بد من وجود آليات محددة لتنفيذها، مع ضرورة أن تكون هناك لجان عليا مشتركة بين الجانبين من أجل وضع هذه الاتفاقات موضع التطبيق.

وتمثل مبادرة «المنتدى العربي الصيني» إحدى الأفكار الجديدة لتفعيل عملية التواصل بين العرب والصين؛ لكن المهم كيفية تفعيل هذا المنتدى بهدف اخراجه من الإطار النظري.

وإذا كان الواقع يدفع في سبيل تدعيم العلاقات العربية الصينية، فإن المستقبل أيضاً يؤكد ضرورة تفعيل هذه العلاقات؛ إذ إن للصين مصالحتها البعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط المتمثلة في مصادر الطاقة المتوافرة في منطقة الخليج العربي.

وحيث نقول إن المطلوب ليس فقط تدعيم العلاقات العربية الصينية وإنما الوصول بها إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية، فإن ذلك لا يستند

فقط إلى طبيعة المصالح المتبادلة وحاجة البلدان العربية إلى دعم في إطار الصراع مع إسرائيل، وإنما يستند كذلك إلى وجود أسس توافق بين الطرفين تتمثل في رفضهما لفكرة هيمنة قطب واحد بمفرده على العلاقات الدولية، وتأكيد استقلالية الشؤون الداخلية لكل الدول.

وفي سياق الحديث عن شراكة عربية صينية، لعل من المهم تأكيد أن شبكة العلاقات الإقليمية للصين تكمل شبكة العلاقات العربية في آسيا أو تتقاطع معها. ونشير في هذا الصدد إلى ما يرتبط به كل من باكستان وإيران على وجه الخصوص وروسيا من علاقات قوية مع الدول العربية. وهذا يبرز وجود توافق عربي صيني ليس فقط على الصعيد الدولي، لكن أيضاً في سياق التفاعلات الإقليمية.

ولا بد من التأكيد أيضاً أن تدعيم العلاقات مع الصين بالنسبة للدول العربية يشكل البديل على ما يبدو لعدم التوافق العربي في كثير من الأحيان مع الولايات المتحدة. فالصين، على سبيل المثال، تُعدّ إحدى المصادر المهمة للسلاح التي يمكن أن يلجأ إليها العالم العربي.

هنالك ضرورات كثيرة، إذأ، لتفعيل علاقات الدول العربية مع الصين التي يقطنها زهاء ٥٠ مليون مسلم يشكلون بمجملهم امتداداً للحضارة العربية الإسلامية. لكن المهم أولاً أن يكون لدى العالم العربي حُطّة واضحة لتحقيق هذا التفعيل، الذي يُعدّ مصلحة استراتيجية للعرب وهذا أهمية بالنسبة للصين. ■

## مداخلة

في

المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠٠٢

أ. خوجلي أبو بكر\*

لعل ما يستلفت النظر أن ملتقانا هذه المرة مرتبط بحالة التغير الذي يحيط بالأوضاع الكلية من حولنا. إن فكرة التغير ليست حالة جديدة، لقد فطن لها الفلاسفة الإغريق الذين أمعنوا النظر في قضايا الكون والحياة. ولعل أبلغ من عبر عنها قبل أكثر من ألفي سنة كان فيلسوف أثينا هرقليطس في كلماته الخالدة التي انحدرت إلينا عبر تعاقب الزمن: «كل ما حولنا يتغير؛ انك لا تعبر النهر نفسه مرتين. الحقيقة الباقية التي لا تتغير هي استدامة حالة التغير ذاتها». الأمر ليس جديداً كما ذكرت؛ الجديد هو الانتقال من مرحلة السرعة إلى مرحلة التسارع From speed to acceleration في وتائر التغير. واستطيع القول بيقين جازم إننا نحن الجالسين هنا في هذه القاعة شهدنا خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى نهاية القرن العشرين معدلات من التغير تمثل أضغاف ما شهدته الأجيال التي عاشت خلال الفترة ١٧٠٠ - ١٩٥٠. وأكتفي بهذا القدر مقدّمة لمداخلي.

برز من مداوات هذا الملتقى خيط من التشاؤم، تمثل في التركيز على القوى الطاردة للاستثمار، وترديد ممل لسلبيات الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية. سأحدث بشيء من التفاؤل، وهو تفاؤل مدرك، لا يستمد شعنته من الأماني الساذجة؛ بل يستند إلى مجموعة من الحقائق الموضوعية، ومن الرصد المثابر والتحليل الصبور لبضعة آلاف من البيانات والمعلومات المتجددة والمتغيرة في القواعد الإحصائية الخاصة بالأوضاع الاقتصادية في دولنا العربية. لقد حدث تطور كبير في بيئة الأعمال والاستثمار في الوطن العربي. وحين أتحدث عن الوطن العربي في إطار الموضوع الذي نحن بصدده، فإنني أتحدث عن التيار الغالب في دولنا العربية، مستثنياً الأوضاع المتردية في الأرض المحتلة (بكل ما تحمل من معاني الجسارة والبشارة)؛ كما استبعد الوضع الاستثنائي في العراق. وكذلك الوضع الخاص في الصومال حيث لا تتوافر بيانات يمكن

أن يُستد إليها أو يعتمد بها. على الصعيد السياسي هنالك ظاهرة الانتقال السلس في موقع السلطة السيادية وفي مواقع السلطة التنفيذية في دولنا العربية؛ وميل متدرج إلى ممارسات الاشتراك والمشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع تتمثل في الانتخابات الوطنية والمحلية ومجالس الشورى والتناميع؛ وتزايد في الاعتراف بدور المجتمع المدني والمرأة والشباب والصحافة المستقلة. هذه كلها مؤشرات ايجابية في اتجاه النضج الذي يفضي إلى رشاد مسيرة الحياة العربية. لقد انتهت إلى غير رجعة مرحلة استلاب الحكم بالدبابة والبنديقة، والحالات القليلة المتبقية في مجتمعنا في طريقها إلى الزوال في المستقبل القريب. من ناحية أخرى فإن دمشق والرباط والقاهرة والخرطوم وديبي والدوحة والمنامة وصنعاء وغيرها من مدننا العربية تظل من أكثر مدن العالم من حيث السكينة والأمان. من ناحية أخرى، هناك تحسن كبير في

\* مدير دائرة العمليات وتنمية الأعمال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ عضو المنتدى.

معالجة قضايا الحدود البيئية على نحو ما تم بين اليمن وعمّان والإمارات، واليمن والسعودية، والسعودية والكويت، وقطر والبحرين فضلاً عما تم بشأن معالجة قضايا الحدود وبؤر النزاع الأخرى مع قوى التخوم الإقليمية. وتشهد على ذلك الترتيبات التي تمت بين اليمن وإريتريا، والسودان وإريتريا وأثيوبيا ويوغندا؛ وسورية وتركيا، والمغرب وإسبانيا؛ وموريتانيا والسنغال. إن لمعالجة هذه القضايا أثر كبير على الاستثمار من حيث استنهاض جاذبية البلد، وكذلك من حيث إعادة تخصيص الموارد التي تهدرها نزاعات الحدود.

على الصعيد الاقتصادي، اعتمدت جميع دولنا العربية نموذج اقتصاد السوق، مع فهم وتقدير متفاوتين للمحاذير المرتبطة بقوى الانفتاح وآلياته، وتأثيرات الصدمات الخارجية على اقتصاداتها الوطنية. هذا التشابه في الأنظمة الاقتصادية كانت له نتائجه الإيجابية التي من أهمها ظاهرة التحسن في تخصيص الموارد. وبين رصدنا للأوضاع الاقتصادية لعام ٢٠٠١ أنه، على الرغم من حالة الكساد والتراجع الكبير في الأداء الاقتصادي العالمي، بلغ متوسط النمو في دولنا العربية حوالي ٢.٩٪ مقارنة مع ٢.٤٪ عام ٢٠٠٠؛ وأن المؤشر المركب الذي يقيس مدى التحسن والتراجع في مناخ الاستثمار انخفض من ١,٢ إلى ٠,٧، ويمكس هذا الانخفاض في الحالتين إيجابية نسبية في رد الفعل للصدمات مقارنة بنسب التراجع في معدلات النمو والمؤشرات المعتمدة في الاقتصاد العالمي. لقد وصل تراجع معدلات النمو ذاك إلى الصفر، وإلى ما دون ذلك، منعكساً في معدلات النمو السلبية في بعض الدول، أو في بعض قطاعات اقتصاداتها الرئيسية. وفي ذلك دلالات مهمة، من أبرزها وجود عازل يحمي

أغلب اقتصاداتنا العربية من بعض مكونات الصدمات الخارجية، على نحو ما لاحظنا عام ١٩٩٨ إثر الهزة التي اكتشحت اقتصادات «النمور» الآسيوية. من الناحية الأخرى، هنالك حالات تمكس تحسناً متزايداً في إطار تراجع العجز في الموازين الداخلية والخارجية، والسيطرة على التضخم الذي انحسر عام ٢٠٠١ إلى أقل من ٨٪ في خمس عشرة دولة عربية. وقد انعكس كل ذلك في استقرار أغلب العملات الوطنية في الدول العربية، بعد أن وصلت أو شارفت على الاقتراب من قيمتها الحقيقية التي شهدتها فيما سبق السنوات العجاف التي تأتت من يؤس التطوير وسوء الإدارة.

من ناحية التطوير التشريعي والمؤسسي، فقد استكملت أغلب الدول العربية التشريعات الخاصة بالاستثمار والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها. كما قام بعضها بتطوير تلك التشريعات وتنقيحها، وإبرام اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي؛ فضلاً عما اتخذته من إجراءات لتطوير الأجهزة المعنية بتشجيع الاستثمار. وانعكس ذلك في الارتقاء بخدمات الترويج واعتماد تقنيات أفادت من الخبرة المكتسبة دولياً من أساليب تسويق القطر والترويج لقطاعات الأولوية وللفرص الاستثمارية التي بينت الدراسات الأولية جدواها الفنية والاقتصادية وسلامتها المالية.

وفي مجال تنمية الموارد البشرية، اتخذت أغلب الدول العربية إجراءات لتنمية الموارد البشرية وحسن تأهيلها وإعدادها من خلال تطوير المناهج والبرامج التعليمية. وقد قام عدد منها بتيسير انسياب أدوات التكنولوجيا المتقدمة بإعفاؤها من الرسوم الجمركية وإعفاء المؤسسات التدريبية من ضرائب أرباح الأعمال. كما قامت

دول أخرى بإنشاء قرى علمية وتكنولوجية وترتيبات للأداء الإلكتروني في مؤسسات الدولة والأجهزة المرتبطة بخدمات الجمهور. إن جوانب التحسن التي أشرت إليها لا تعني أن الأمور وصلت غايتها من حسن الأداء؛ فالمنافسة على جذب الاستثمار تشابه ما يسميه المكسيكيون «التصويب نحو هدف متحرك». هنالك جهود كبيرة مطلوبة وحاجة ملحة للركض لكي ندعم قوة مواقعنا التنافسية؛ بل ربما لمزيد من الركض في المستقبل للحفاظ على تلك المواقع.

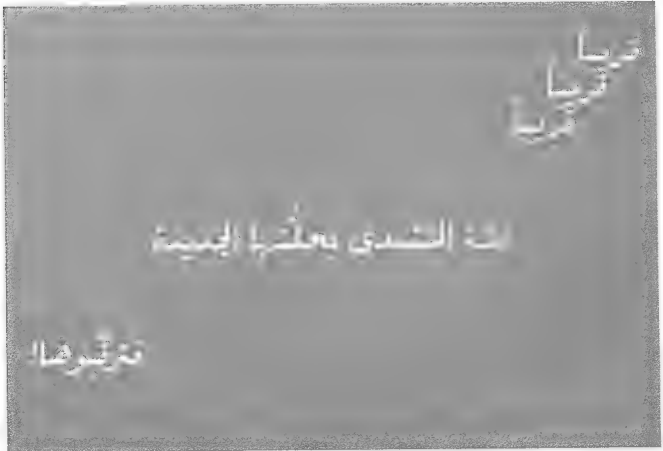
وفي مجال الإجابة عن ملروحات الذين أشاروا إلى قلة المشروعات في المنطقة، أود الإشارة إلى أن الدول العربية تزخر بأعداد متزايدة من المشروعات المستقطبة للرساميل والتمويل الإقراضى. ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى ما تتضمنه خطة التنمية السعودية الجارية من مشروعات في مجال الطاقة والتوسع في الخدمات النفطية، واستغلال الموارد النجمية، كمشروع مناجم الجلاميد الذي يعوي أكبر مخزون للفوسفات في العالم؛ واستغلال خامات الحديد والخاصين (الزنك) والسنجاس واليوكسايت والمغنيز وما يرتبط بذلك من استثمارات في خطوط السكك الحديدية وزيادة الطاقة الساحية؛ فضلاً عن مشروعات التوسع والتحديث الزراعي ومشروعات إحلال تجهيزات منشآت التخزين، وتوافر أكثر من ٣٠٠ فرصة للاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية. ونشير في بقية دول الخليج العربية إلى برامج الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية والصناعات المرتبطة بالمعلوماتية والتطوير التكنولوجي والإدارة الإلكترونية. وفي السودان نشير إلى منشآت الري والطاقة الكهربائية المائية وخطوط الإمداد

الكهربائي والتوسع في الخدمات النفطية والصناعات الهندسية وصناعة السكر والنسيج؛ كما تشير في مصر إلى برامج الإعمار في المناطق الجديدة؛ وفي الجزائر إلى مشروعات الغاز وتنفيذ عدد من مشروعات الإسكان الكبرى؛ وفي تونس إلى استكمال برامج السدود والمناطق الصناعية؛ وفي المغرب إلى تنمية الثروة السمكية؛ إضافة إلى تصنيع الحديد في موريتانيا، وتحديث صناعة النسيج في سورية، واستغلال ثروات البحر الميت في الأردن؛ وغير ذلك مما تتضمنه برامج التنمية والاستثمار في الدول العربية؛ فضلاً عن برامج الخصخصة ومشروعاتها المعتمدة في دول المنطقة، وما سينبثق من برامج ومشروعات كثيرة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وإعادة تأهيل البنى التحتية بعد استقرار الأوضاع في العراق.

ولعل الفرصة سانحة لتذكير الإخوة في المصارف العربية بشركات الاستثمار العربية المشتركة المتخصصة التي أنشئت بمشاركة دول المنطقة خلال ربع القرن المنصرم، وكانت عشر من هذه الشركات قد تجمعت مؤخراً في إطار تنسيقي للتعريف بخدماتها والعمل على توسيع قاعدة استثماراتها. تعمل ثلاث من هذه الشركات في مجال الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، وهي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (أكوليد) والشركة العربية لمصائد الأسماك؛ واثنان منها في كل من مجال الصناعات الاستخراجية وخدمات الضمان والتمويل، وهي الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للبتوتاس والشركة العربية للاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛ إضافة إلى الشركة العربية

للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، والشركة العربية للاتصالات الفضائية. إن هذه الشركات تمثل رافداً مهماً للمشروعات والمساهمة في التمويل؛ كما أن لبعضها خبرة واسعة في التنظيم والإدارة وتبئة الموارد في مجال اختصاصها.

قد لا يتسع الوقت للحديث عن القضايا المتعلقة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضرورة توفير الشروط الموضوعية والترتيبات التنظيمية لاستقطاب هذه الموارد. واكتفي بالتذكير بأن حصة الدول العربية منها سنوياً تتأرجح حول ١٪، وهو أمر يتطلب التداول بشأنه جلسة عمل مستقلة. وآخر قول: «رُبُّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا».



## زيارة وفد جمعية الاقتصاديين النمساويين إلى الأردن الإثنين ٢٠٠٢/١٠/٢١



أقام منتدى الفكر العربي لقاءً خاصاً/ حفل استقبال بمناسبة زيارة وفد جمعية الاقتصاديين النمساويين إلى الأردن، وقد عقد اللقاء، الذي حضره السفير النمساوي لدى البلاط الملكي الهاشمي، في الساعة الثامنة من مساء الإثنين

٢٠٠٢/١٠/٢١ في فندق ميريديان/ عمان.

افتتح الأستاذ الدكتور هُمام غصيب، مدير إدارة الدراسات والبرامج/ نائب الأمين العام، اللقاء بالترحيب بالزوار بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن سمو رئيس المنتدى ورأعيه الذي كان يسره حضور هذا اللقاء لولا انشغاله بمهام خارج البلاد؛ وكذلك بالنيابة عن أمين عام المنتدى وأعضائه والعاملين في الأمانة العامة. وقد بين الدكتور غصيب أن الغرض من اللقاء هو فتح المجال لحوار حرّ ومتنوع يتم من خلاله تبادل وجهات النظر بين الجانبين حول الأمور التي تحظى باهتمامهما.

بعد ذلك تم تعريف الضيوف بالمنتدى، التي جاءت ولادته قبل إحدى وعشرين سنة بمبادرة كريمة من الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى ورأعيه، وبدعم من خمسة وعشرين مفكراً عربياً.

وقد أوضح الدكتور غصيب أن المنتدى من بناء الجسور: بين المفكرين وصانعي القرار؛ وبين العرب والعرب؛ والمغرب والأفريقيين. وهو تعريف مستوحى مما اعتاد سمو الأمير الحسن وصف نفسه به، وهذا ما تعكسه أنشطة المنتدى، التي تندرج في إطار قناتين رئيسيتين للحوار: الحوار العربي العربي، والحوار





العربي العالمي. ثم تناول الدكتور غصيب موضوع المطبوعات التي يقوم المنتدى بإصدارها والتي تم تزويد الزوار الكرام بعينات منها. كما شجع الضيوف واصدقاءهم على زيارة موقع المنتدى على الإنترنت للاطلاع على كل ما له علاقة بأنشطته.

وقبل فتح باب الحوار أمام الحضور، قام نائب الأمين العام بتعريف الزوار بممثلة المنتدى وهم كل من: سيادة الشريف فواز شرف، عضو المنتدى، والأستاذ أحمد السعدي، والأستاذ نمر عباس مظفر، المستشار في الأمانة العامة. كما طلب من الحضور التعريف بأنفسهم ومجالات أنشطتهم.

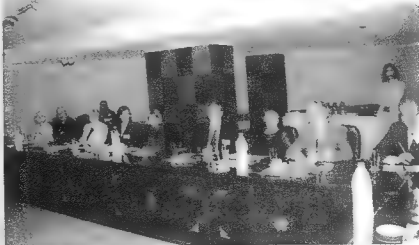
وفي إطار فتح باب الحوار، بين الدكتور غصيب أن الفترة التي يمر بها العالم العربي حاسمة ودقيقة في ضوء ما تعم الساحة من قضايا مصيرية، لا بد أنها تستقطب انتباه الحضور واهتمامهم. كما قال الأستاذ أحمد السعدي: إننا نفهم الأوروبيين ويفهموننا بشكل أكثر من غيرنا من دول الإقليم: الأمر الذي يسهل من عملية الحوار. وأوضح عدم إمكانية الحديث عن الاقتصاد من غير الحديث عن السياسة: فالجانبان متلازمان، يكمل أحدهما الآخر. وقال إن العالم العربي يجابه أخطارا محدقة به. ويجد الأردن نفسه في مكان صعب جدا بسبب وقوعه بين فلسطين من جانب والعراق من جانب آخر: أضف إلى ذلك ما تواجهه سورية ولبنان من مخاطر محتملة. ثم أوضح أن المنطقة تضم دولا غنية بالموارد الطبيعية التي يقف النفط على رأسها، لكنها ضعيفة بمواردها البشرية: كما تضم دولا تظهر فيها هذه الصورة معكوسة، أي أنها غنية بالموارد البشرية وضعيفة نسبيا بمواردها الطبيعية.

تساءل أحد أعضاء جمعية الاقتصاديين النمساويين عن مجال المساعدة التي يمكن للجانب النمساوي تقديمه، مبيّناً أنه يدرك جيدا وجود مشكلة مائية في المنطقة: لكنه لم يسمع حتى الآن عن وضع أي حلول لها. كما أوضح أن الجانب النمساوي على بينة تامة من وجود نمو فاعل في الحركة السياحية في الأردن.

أجاب الأستاذ أحمد السعدي أن هناك حلولاً إلا أنها مكلفة، كعمليات تحلية مياه البحر التي تقوم بها دول الخليج العربي، وهناك إمكانية الاستفادة من مياه الأمطار، والمياه الجوفية المتوافرة: كما يتوقع الحصول على مساعدات فاعلة من الدول الأوروبية في هذا المجال.

وعلى الصعيد الفكري، تحدث سيادة الشريف فواز شرف عن موقف الغرب تجاه العروبة والإسلام وتجاه فلسطين وقضيتها بشكل خاص، مبيّناً أن عبارة الغرب تعني أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أشار إلى أهمية التحول الاجتماعي في العالم الغربي، أي عمليتي التحديث والدمقرطة اللتين تشكلان أهم قضايا اليوم، وإلى أهمية مجابهة الفقر.

وأوضح الأستاذ الدكتور همام غصيب في هذا





الصدد أن سمو الأمير الحسن ينادي بإعادة تعريف مفهوم الفقر انطلاقاً من كونه لا يقاس بمقدار ما يتقاضاه الفرد من العملات النقدية ولا يمكن اقتصاره على الجوانب الاقتصادية؛ بل يتعدى ذلك ليشمل الجوانب الروحية والوجدانية والمعرفية.

وفي إطار مداخلة للدكتورة انجيلا برونر، أعربت عن غضبها الشديد لما تجاوبه المنطقة من مشكلات كبيرة في وقت يستقر الغرب فيه إلى معلومات أساسية عنها وعن مسبباتها، وجدير بالذكر أن هذه السيدة الفاضلة أتت بصحبة ثلاثة أجيال من عائلتها: أمها وابنتها وزوجها، وأن أمها كانت من بين من حضروا مراسم توجيع جلالة الملك الحسين بن

طلال طيب الله ثراه، وقد أبدت الدكتورة برونر من خلال مداخلات عدة في أثناء اللقاء مدى تعاطفها مع الإنسان في هذه المنطقة وإيمانها بوجود قيام الغرب بمد يد العون له. وتساءلت في مداخلتها عما يمكن للنمساويين القيام به لتحقيق فهم أفضل بما يتعلق بالبلدان العربية ومشكلاتها. وهو تساؤل وجد من الدكتور همام كل اهتمام.

وتأييداً لما طرحته الدكتورة برونر، اعترف أحد زملائها من بين الحضور بأن الغرب مشبع بالنداءات التي لا تصب في صالح الوطن العربي ويأنه لا يعرف الكثير عن الشرق؛ ثم تساءل عن مدى جدوى تبادل الزيارات بين طلبة الجامعات والمدارس الأردنية والعربية وبين نظرائهم في الجامعات والمدارس النمساوية.

وإزاء تساؤل حول ما الذي يتوقع من الغرب القيام به، وما الذي يدفعه إلى القيام بذلك، أجاب سيادة الشريف فواز شرف أن ما يمكن للغرب القيام به كثير. إن مشروعا شبيهاً بمشروع مارشال الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية بعيد الحرب العالمية الثانية لصالح أوروبا يعد مثالا على ما يمكن عمله. أما الدافع للقيام بذلك فيتعلق بما أسماه سيادته بمسيرة التاريخ، أي التوجهات والتحول التي تنطلق من مرحلة إلى أخرى؛ وهي عملية بلورة الأمور وتهيتها وإعادة النظر فيها، التي تمضي قدما باتجاه تحقيق التقدم والتنمية.

وفي مداخلة لسعادة سفير النمسا بهذا الصدد، بين أن ما قامت به المجموعة الأوروبية مؤخراً في مضمار منح الأردن مساعدات مالية، قدمها نيابة عن الاتحاد الأوروبي مثلها السيد كرستوفر باتن، إنما يدخل ضمن الإطار الذي ذكره سيادة الشريف.

فضلا عن ذلك، تناول الحديث جوانب أخرى كالمرأة، والجاليات العربية والمسلمة الموجودة في أوروبا وعدم انصرافها إلى اعتماد الممارسات الأوروبية بعد اختيارها العيش في الأوساط الغربية.

وقد اتفق الحضور على أن التوجه الأفضل هو أن يفدو الغرب والعاملان العربي والإسلامي شركاء في حضارة إنسانية واحدة.

وفي الختام، شكر الأستاذ الدكتور همام غضبي الحضور على اهتمامهم ومداخلاتهم البناءة. ■



# سموّ الأمير الحسن

## يُحَذِّر

من أن الحرب ضد العراق بإمكانها أن تتسبب بقيام  
حركات تمرد وفتن في دول شرق أوسطية أخرى

ميليسا ايدي / الاسوشيتدبرس

حذّر سمو الأمير الحسن بن طلال يوم الخميس ٢٠٠٢/١١/٧ من «أن العمل الأمريكي العسكري ضد بغداد قد يستمرّ مختلف الإشنيات العراقية، فتسعى نحو الاستقلال: الأمر الذي من شأنه أن يُطلق العنان لحركات مماثلة في أماكن أخرى. مما يُعرّض الشرق الأوسط برمّته للخطر. ويخلق أرضية خصبة واسعة المدى لتوالد الإرهابيين. كذلك قد تفضي الدّعوة العسكرية للحكومة الأمريكية التي تستهدف تغيير نظام الحكم في العراق إلى سلسلة من الأحداث وما يترتب عليها من نتائج حتمية وفق مبدأ تداعي أحجار الدومينو بفعل سقوط أحدها. هذا ما أدلى به سمو الأمير الحسن لمراسلي الصّحف بمناسبة انعقاد مؤتمر «العقولة والإسلام: صراع الحضارات» في مدينة ميونيخ الألمانية.

وقد ردّد صدى هذا التحذير أوعست هانغ - رئيس وكالة المخابرات الفدرالية الألمانية، وهي مؤسسة نظيرة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية - الذي قال: «إن في غياب خطة محكمة للتعامل مع عواقب حرب تُشنّ ضد العراق يبقى خطرُ التجزئة الإقليمية أمراً وارداً جداً». ثمّ أضاف قائلاً: إنه لم يسمع بأيّ تصوّر واضح يتعلّق بما يحتمل أن ينجم عن الحرب.

وقال: «إنّ العراق شكّل معضلة منذ نهاية حرب الخليج الثانية: إلّا أنّ الإرهاب يطرح خطراً أبعد أثراً بالنسبة لألمانيا والغرب كلّ في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مع ملاحظة أنّ الهجوم الأخير الذي تعرّضت له جزيرة بالي في إندونيسيا يبيّن أنّ خطر تنظيم القاعدة أخذ ينتشر ليصل إلى كلّ أرجاء العالم الإسلامي».



وقال السيد هاننغ أيضاً: «إن مسؤولي الاستخبارات الألمان لا يَوجِدُ لديهم من المعلومات ما يُشيرُ إلى أنَّ بغداد تعملُ على نحو منهجيٍّ معَ تنظيم القاعدة؛ إلّا أنَّهم لا يستطيعون استبعاد الاحتمال أنَّ يكونَ قد تمَّ اتِّصالٌ بينَ الجانبينِ على صعيدِ الأشخاص.»

وقد حدَّرَ سمو الأمير الحسن من أنَّ تسليمَ مقاليدِ الحُكْمِ لمجموعةٍ معارضةٍ بعد تحيةٍ صِدَامَ حسين عن السُّلطة يتطوَّى على خطرٍ تفجيرِ الأقلياتِ الكرديَّةِ والمسيحيَّةِ والعربيَّةِ الأخرى التي قد تطالِبُ حينئذٍ بالحُكْمِ الذاتيِّ. كما حدَّرَ سموهُ من أنَّ العنفَ الذي لا بُدَّ أن يترتَّبَ على ذلك قد لا يقتصرُ على مجرَّدِ زجِّ المنطقةِ بأسرها في أتونِ حربٍ، بل إنه قد يؤدِّي إلى خَلْقِ حالةٍ من التَّعاطُفِ معَ الإرهابيِّين في صفوفِ المواطنين الذين قد يفقدون نتيجةً ذلك ليس فقط وطنهم وإنَّما أيضاً السَّلامَ. وعليه، فقد أكَّدَ سموهُ ضرورةَ تحسينِ البنى التَّحتيَّةِ، لا سيَّما في المجتمعات الرِّيفيَّةِ، في طولِ الشَّرقِ الأوسطِ وعرضه، باعتبار أنَّ ذلك يُمثِّلُ الطَّريقةَ الأفضلَ لتحقيقِ حالةٍ من الاستقرار الدائم، ويَحُولُ دون قيامِ العناصرِ الفقيرةِ بدعمِ ذوي البأس من الإرهابيِّين مثل أسامة بن لادن وشبكةِ تنظيم القاعدة الثَّابِعةِ له.

وكان المؤتمرُ الأنفُ الذَّكرُ، الذي استضافتهُ الوكالةُ التي يرأسها السيّد هاننغ على مدى يومٍ واحدٍ، قد استهدفَ مناقشةَ الطُّرقِ الكفيلةِ باقتلاعِ الإرهابِ من جذوره. ويأتي هذا المؤتمرُ في أعقابِ تحذيراتٍ جديدةٍ أطلقها هاننغ مفادها أنَّ أمانياً تواجهُ مخاطرَ هجماتٍ إرهابيةٍ قد يَشُنُّها عليها تنظيمُ القاعدة بسببِ من دَعَمها للحرب التي تقوِّدها أمريكا ضدَّ الإرهاب.

يقول السيد هاننغ: «لا بدَّ للإرهاب أنَّ يُجَابَهَ بحلولٍ بعيدةِ الأمد. مثل وضع حدٍّ لعمليَّاتِ التَّمويلِ للمجموعاتِ الإرهابيةِ، وإيجادِ الحلولِ للمشكلاتِ الإقليميّةِ كالْفقرِ والبطالة.» كما تحدَّثَ هاننغ عن همومٍ تشترك فيها السلطاتُ الاستخباريّةُ الغربيَّةُ، وتتمحورُ حول مؤشِّراتٍ واضحةٍ تدلُّ على أنَّ الطُّرْفَ يتجدَّدُ بقرَّةٍ أشدَّ في الشَّرقِ الأوسطِ، بدليلِ ظهورِ البرامجِ التِّلْفزيونيّةِ التي تروِّجُ لصورِ العنفِ والتَّسييسِ القويِّ للإسلام.

ومع ذلك، يُصِرُّ سمو الأمير الحسن على أنَّ القسمَ الأكبرَ من أبناء العالم الإسلامي لا يتعاطفون معَ المتطرِّفين؛ فأولئك لا يمكن أن نَعُدَّهم القاعدةَ السَّائدةَ. يقول سموهُ: «هناك أغلبيَّةٌ صامتةٌ في جُزءٍ من العالم؛ أي أولئك متابعون

## تَوْبَهُ

وردت بعضُ الأخطاءِ في السَّيرة الذاتية للأستاذ عبد الملك يوسف الحمَّز، أمين عام المنتدى، المنشورة في العدد الماضي (٢٠٥) من المُنْتَدى، ص ٢١. نسوِّقُ فيما يأتي قائمةً بالتصويبات:

سَطْر	الصَّواب
١٠	١٩٩٢ حتى تاريخه: مستشار [متقاعد]/ديوان الرئاسة
١٣	١٩٧٧-١٩٧٦: سفير فوق العادة (وزير مفوض) - وزارة الخارجية
١٥	١٩٥٩-١٩٦٩: إدارة التعليم العام
٢٨	- رئيس اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان - القاهرة.



اجتماع الهيئة العامة السنوي الخامس عشر  
وندوة «الثقافة العربية الإسلامية، أمن وهوية»

عمان، الأردن، ١٧-١٩/١٢/٢٠٠٢

اليوم الأول: الثلاثاء ٢٠٠٢/١٢/١٧		١١،٣٠-١١،٠٠		استراحة	
افتتاح:		٩،٣٠ - ٩،٠٠		مناقشة	
استراحة:		١٠،٠٠ - ٩،٣٠		غداء	
جلسة العمل الأولى:		١٠،٣٠-١٠،٠٠		جلسة العمل الرابعة:	
الورقة الأولى: «الأسس الموجهة للثقافة العربية الإسلامية»:		د. فهمي جدعان		مائدة مستديرة: «الثقافة العربية الإسلامية: نحو رؤيا جديدة»	
الورقة الثانية: «المسكوت عنه في الثقافة العربية الإسلامية»:		د. محمد الرميحي		دور المرأة - دة. ربيعة غياش	
مناقشة		١٣،٣٠-١١،٠٠		الدين والثقافة - د. عبد	
غداء		١٦،٠٠-١٤،٠٠		الخالق عبد الله	
جلسة العمل الثانية:		١٦،٣٠-١٦،٠٠		التمية البشرية - د. سامي	
الورقة الأولى: «مستقبل الثقافة العربية الإسلامية»:		د. عز الدين عمر موسى		فرج	
د. عز الدين عمر موسى		١٧،٠٠-١٦،٣٠		مجتمع المعرفة - د. عدنان	
الورقة الثانية: «دور الثقافة العربية الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة»:		د. محمد فتش		شهاب الدين	
د. محمد فتش		١٩،٠٠-١٧،٠٠		الأمن الإنساني - د. علي	
مناقشة		١٩،٣٠-١٧،١٥		أومليل	
اليوم الثاني: الأربعاء ٢٠٠٢/١٢/١٨		١٩،٣٠-١٧،١٥		مناقشة، واختتام الندوة	
جلسة العمل الثالثة:		١٩،٣٠-١٧،١٥		اليوم الثالث: الخميس ٢٠٠٢/١٢/١٩	
«علاقة الثقافة العربية الإسلامية بالآخر»		١٩،٣٠-١٧،١٥		اجتماع مجلس الأمناء	
أ- الثقافة العربية الإسلامية والغرب:		١٩،٣٠-١٧،١٥		و	
د. كمال عبد اللطيف		١٩،٣٠-١٧،١٥		اجتماع الهيئة العامة	
ب- الثقافة العربية الإسلامية والجوار:		١٩،٣٠-١٧،١٥		[ سيتم إعداد برنامجي مجلس الأمناء والهيئة العامة لاحقاً ]	

# رسالة من أمين عام المنتدى

م ٩/٩/٢٠٠٢  
٢٩/١٠/٢٠٠٢

## السادة أعضاء منتدى الفكر العربي حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فيطلب لي أن أزجي إليكم المحبة الخالصة والتحية الصادقة، وأن أهنئكم بحلول الشهر الفضيل: أعاده الله عليكم وعلى الأمة باليمن والبركة.

ويسعدني بهذه المناسبة الجليلة أن أرف إليكم بشري المباشرة في بناء المقر الدائم لمنتدىكم في قطعة الأرض التي تفضل صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، بإهدائها إلى المنتدى. وهي تقع في منطقة جميلة في ضواحي عمان تضم - فيما تضم - الجمعية العلمية الملكية والمركز الجغرافي الملكي الأردني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي: كما لا تبعد كثيراً عن الجامعة الأردنية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا. وتبلغ مساحتها دونماً ونصف الدونم (٥٠٠، ٢م).

وبما أن بناء مثل هذا المقر، بما فيه من مرافق وقاعات ومكاتب وتجهيزات، يتطلب تضافر جميع الجهود والإمكانات، فقد قرر مجلس الأمناء في اجتماعه الذي عقد في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ دعوة أعضاء المنتدى كافة، مؤازرين وعاملين، للتبرع بما تجود به الأنفس.

وبناء على ذلك، فإنه ليسرني أن أدعوكم بصفحتكم عضواً عاملاً في المنتدى للمساهمة بهذا المشروع المهم بأي مبلغ قد تبرعون به، ابتداءً من خمسمئة (٥٠٠) دولار.

أسأله - تبارك وتعالى - أن يوفقكم ويوفق محبيكم: أملأ أن يلقي منكم هذا الموضوع كل عناية واهتمام.

بوركتكم: ودمتم...



عبد الملك يوسف الحمير  
الأمين العام

ملاحظة،

يمكن تحويل المبلغ المراد التبرع به مباشرة إلى حساب منتدى الفكر العربي / مشروع مبنى المقر الدائم رقم، (0118/001769-8/710) البنك العربي - فرع الشميساني: عمان، الأردن.

## من مكتبة المنتدى



### ثورة ٢٣ يوليو: حصيلة ودروس

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢: ١٥٠ ص.

يتضمن هذا الكتاب وقائع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في مقره ببيروت في التاسع من تموز/يوليو ٢٠٠٢ بمناسبة مرور نصف قرن على قيام ثورة تموز/يوليو.

شارك في الندوة نخبة من المفكرين والممارسين والمعتنئين بالحدث. إلا أن ما يميز هذه الندوة أنها أتت بعد نصف قرن من الثورة؛ كما أنها أتت في سياق ورشة عمل فكرية كبرى يقوم بها المركز لإعلان المشروع النهضوي العربي.

يحتوي هذا الكتاب على جملة موضوعات سياسية ذات صلة بسياق قيام الثورة وتطورها، ومجمل الإنجازات والمكتسبات السياسية التي أحرزتها في مضمار التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، والاستقلال الوطني والقومي، والنضال ضد الاستعمار والصهيونية، والنضال من أجل الوحدة العربية. ويتضمن ثلاثة محاور: الأول، سياق الثورة وبرنامجه؛ الثاني، من أجل مراجعة تجربة الثورة؛ الثالث، مستقبل الثورة وأهدافها.

### الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية

الناشر: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٠٢: ١١٩ ص.



منذ اللحظة الأولى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ٢٩/٩/٢٠٠٠ رداً على الاحتلال وممارساته، شرعت الحكومة الإسرائيلية باستخدام كل الوسائل لكسر شوكة هذه الانتفاضة بما في ذلك عمليات الإرهاب والقمع والقتل والاغتيال المنظم.

وبالرغم من تقادم الممارسات الإسرائيلية وتجاوزها لكل القيم والأخلاقيات الإنسانية حتى في أعنى الحروب، ابتداء بالاعتقال والتعذيب ومروراً بهدم المنازل وحظر التجول والحصار والتجويب وانتهاء بالاغتيال والقتل ومنع طواقم الإسعاف من الوصول إلى الجرحى، وبالرغم من ارتفاع أصوات دولية وعربية منادية ومطالبة بوقف هذا الإرهاب وجرائم الحرب، فإن الحكومات الإسرائيلية وقادتها العسكريين وجنودها يجدون أنفسهم في مأمن من أن تطالهم يد العدالة الدولية لمحاسبتهم على هذه الجرائم.

ونحن نعلم أن الأمر لا يفيطه تقرير مركز كهذا؛ بل هو بحاجة إلى دراسات عدة وربما ندوات لتحقيق الغاية المنشودة. لكن هذا التقرير يطلق شرارة البداية، وكل المراكز العربية ومؤسسات المجتمع المدني والأحرار من شطاء العالم مدعوون لتقديم المجرمين إلى المحاكم.

# نشرة المنتدى قسمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ نشرة «المنتدى» [العربية] ☐ لمدة: ☐ سنة واحدة  
☐ نشرة Al Muntada [الإنجليزية] ☐ سنتين [خصم: ١٠٪]  
☐ ثلاث سنوات [خصم: ٢٠٪]

الاسم: .....

العنوان: .....

تجديد اشتراك ☐

اشتراك جديد ☐

قيمة الاشتراك\*: .....

طريقة الدفع: ☐ نقداً: .....

بطاقة فيزا رقم: .....

تاريخ انتهاء مدتها: .....

☐ حوالة بنكية (مالية القيمة): .....

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني، عمان، الأردن).

التوقيع: .....

التاريخ: .....

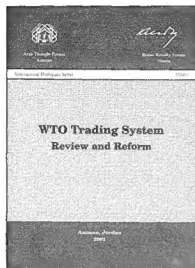
تملأ هذه القسيمة وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي، ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

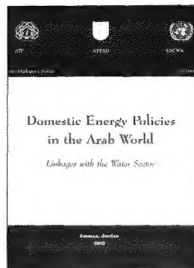
عمان ١١١٩٠ ؛ الأردن

* قيمة الاشتراك السني لكل نشرة	داخل الأردن،	للأفراد	(١٠) عشرة دنانير أردنية
		للمؤسسات	(٢٠) عشرون ديناراً أردنياً
خارج الأردن،	للأفراد	(٢٥) خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً	
		للمؤسسات	(٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً

# صدر مؤخراً عن منتدى الفكر العربي



3/2002  
WTO Trading System  
Review and Reform



5/2002  
Domestic Energy Policies in the Arab World  
Linkages with the Water Sector



٢٠٠٢/٤  
اتفاق التعاون العربي بين  
الإقليمية والعالمية

# في العدد القادم

- بين حوار الحضارات وتصادمها: رؤية مغايرة  
د. عز الدين عمر موسى

- التطرف في الإسلام  
د. أحمد صدقي الدجاني

## ARAB THOUGHT FORUM

P.O. Box: 925418  
Amman 11190 - Jordan  
Tel: (+962-6)-5678707/8  
Fax: (+962-6) 5675325

E-mail: [atf@nic.net.jo](mailto:atf@nic.net.jo)  
URL: [www.almuntada.org.jo](http://www.almuntada.org.jo)

## منتدى الفكر العربي

ص.ب. ٩٢٥٤١٨  
عمان ١١١٩٠ - الأردن  
تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ - (+٩٦٢-٦)  
فاكس: ٥٦٧٥٣٢٥ - (+٩٦٢-٦)

السعر: دينار أردني واحد